جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

التخصص: تحليل إقتصادي إستشراف

الموضوع

النشاط المقاولاتي في عين تموشنت –واقع و آفاق –

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANADE

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين:

بن عدلة نور الهدى

عابد بحتسو شيماء

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ :	**حولية يحيى**	**رئيسا**
الأستاذة :	**بوزيان الرحماني هاجر**	**مشرفا**
الأستاذ:	**يحياوي لخضر**	**ممتحنا**

السنة الجامعية:2020 - 2021

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

التخصص: تحليل إقتصادي و استشراف

الموضوع

النشاط المقاولاتي في عين تموشنت –واقع و آفاق –

ANADE دراسة حالةالوكالةالوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين:

عابد بحتسو شيماء

بن عدلة نور الهدى

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ:	**يحيى حولية**	**رئيسا**
الأستاذة:	**بوزيان الرحماني هاجر**	**مشرفا**
الأستاذ :	**يحياوي لخضر**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2020 – 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم و يسرت لنا من يعيننا على تحصيله وعلمتنا ما لم نكن نعلم ....

ثم الصلاة والسلام على خير المعلمين سيدالخلق أجمعين ...

نتوجه بجزيل الشكر الى الاستادة **بوزيان رحماني هاجر** الذي أشرفت على هذه المذكرة وساهمت بملاحظاتها و إرشاداتها التي أفادتنا في اتمامها .

و نشكر الأعضاء لجنة المناقشة على المجهودات المبذولة في قراءة وتفحص هذا العمل، و لأساتذة وعمال جامعة بلحاج بوشعيب بعين تموشنت.

الشكر لمدير وكل الموظفين الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية أين تم الدراسة الميدانية على المساعدات والاحصائيات التي قدموها لنا لإتمام هذه المذكرة.

.

إهداء

أهدي نجاحي الى الذي كان سندي و قوتي الى" أبي " رحمه الله وأسكنه فسيح جناته تمنيته أن يفتخر بي في هذا اليوم و الذي ينقصني وجوده لكني وعلى تقة أنه فرح بما أنجزت .

الى التي حملتني وحمتني ومنحتني الحياة "أمي" الغالية التي حرصت على تعليمي بصبرها و تضحيتها في سبيل نجاحي . أرجو من الله أن يطيل في عمرها و أكون فخرا لها .

الى أخوتي و اخواتي و زوجة أخي رعاكم الله و سدد طريقكم بالنجاح دائما كل الخير و السعادة في هذه الحياة

الى من كانت لي خير رفقة و من ساعدتني في إنجاز هذه المذكرة صديقتي "نور الهدى"

إهداء

أحمد االله عز وجل وأشكره الذي أنار لي طريق العلم ومنحني القدرة والصبر ووفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى:

إلى من أنارت دربي وفرحت لفرحي التي لم تبخل علي بالحنان والمحبة " أمي الغالية "

إلى تاج رأسي، من علمني حب المثابرة والصبر إلى من كان حريصا على دراستي " والدي الغالي "

الى أخي العزيز

الى من كانت لي خير رفقة و من ساعدتني في إنجاز هذه المذكرة صديقتي شيماء

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	XI- IX
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	XV
قائمة المختصرات	XVII
قائمة الملاحق	XIX
الملخصات	XXI
مقدمة	ب-و
الفصل الأول : عموميات حول المقاولاتية	
تمهيد	02
المبحث الأول : ماهية المقاولاتية	03
المطلب الأول:نشأة و تطور المقاولاتية	03
المطلب الثاني: مفهوم المقاولاتية	06
المطلب الثالث: مفاهيم ذات صلة بالمقاولاتية	07
المطلب الرابع : دور المقاولاتية	09
المبحث الثاني: ماهية المقاول	11
المطلب الأول: مفهوم المقاول	11
المطلب الثاني:خصائص المقاول (سمات)	12
المطلب الثالث :أنواع المقاولين	14
المبحث الثالث : مراحل المقاولاتيةمن إيجاد فكرة مشروع إلى تجسيده على الواقع	15
المطلب الأول : إيجاد فكرة مشروع	15
المطلب الثاني:وضع خطة و دراسة الجدوى	20
المطلب الثالث: مرحلة التجسيد – التنفيذ و متابعة المشروع	22
خلاصة الفصل	25
تمهيد	31

الفصل الثاني: المقاولاتية في الجزائر	
المبحث الأول:الشكل المؤسساتي للمقاولاتية	32
المطلب الأول:تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	32
المطلب الثاني:تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	35
المطلب الثالث: إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	37
المبحث الثاني:أجهزة المرافقة و آليات دعم المقاولاتية	43
المطلب الأول: تعريف المرافقة المقاولاتية	43
المطلب الثاني: أشكال المرافقة المقاولاتية	45
المطلب الثالث :أجهزة الدعم و المرافقة المقاولاتية في الجزائر	46
المبحث الثالث:المؤسسات الناشئة كنوع جديد من المؤسسات في الجزائر	53
المطلب الأول: تعاريف المؤسسات الناشئة و معايير تصنيفها	53
المطلب الثاني :مراحل نمو المؤسسات الناشئة و الفرق بينها و بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	56
المطلب الثالث : المؤسسات الناشئة في الجزائر	59
خلاصة الفصل	
الفصل الثالث:الدراسة الميدانية لوكالة دعم و تنمية المقاولاتية لولاية عين تموشنت	
تمهيد	60
المبحث الأول : تقديم عام حول الوكالة الوطنية دعم و تنمية المقاولاتية لولاية عين تموشنت	61
المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية دعم و تنمية المقاولاتية لولاية عين تموشنت	61
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية دعم و تنمية المقاولاتية لولاية عين تموشنت	62
المطلب الثالث : صندوق الكفالة لضمان أخطار القروض	64
المبحث الثاني :الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة و حصيلة إنجازاتها	65
المطلب الأول : أنواع التمويل	65
المطلب الثاني :الإمتيازات و الإعانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية دعم و تنمية المقاولاتية لولاية عين تموشنت	67
المطلب الثالث : حصيلة إنجازات الوكالة الوطنية دعم و تنمية المقاولاتية لولاية عين تموشنت	69
المبحث الثالث: آليات المرافقة في الوكالة الوطنية دعم و تنمية المقاولاتية لولاية عين تموشنت	74
المطلب الأول : مراحل مرافقة الوكالة للمشروع	74
المطلب الثاني: المشاريع الناجحة و المشاريع المتعثرة التي رافقتها الوكالة	78

خلاصة الفصل	82
خاتمة	
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	33
2-2	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2015 -2019	38
3-2	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني	39
4-2	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطةمن2015الى2019 حسب الحجم	40
5-2	تطور عدد مناصب الشغل	40
6-2	عدد المؤسسات حسب القطاعات لسنة2019	41
7-2	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق	42
1-3	المستوى الأول لصيغة التمويل الثنائي	66
2-3	المستوى الثاني لصيغة التمويل الثنائي	66
3-3	المستوى الأول لصيغة التمويل الثلاثي	66
4-3	المستوى الثاني لصيغة التمويل الثلاثي	67
5-3	عدد المشاريع الممولة حسب القطاعات من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من 2017الى أفريل 2021	69
6-3	عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل الخاصة بها 2017-2021	70
7-3	عدد مناصب الشغل حسب مختلف القطاعات	71
8-3	عدد مشاريع ومبالغ استثمارها حسب مختلف القطاعات	73
9-3	عدد المشاريع المتعثرة المسجلة في المنصة الالكترونية	80

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مراحل إنشاء مؤسسة	24
1-2	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2015 الى 2019	39
2-2	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب مختلف القطاعات	41
3-2	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق	42
1-3	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	63
2-3	عدد المشاريع الممولة و عدد المناصب الشغل	71
3-3	عدد مناصب شغل حسب مختلف القطاعات	72
4-3	عدد المشاريع الممولة حسب مختلف القطاعات	74
5-3	مراحل مرافقة الوكالة للمشاريع عند الإنشاء	76
6-3	مراحل مرافقة الوكالة لإستثمار التوسيع	78

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصر باللغة الأجنبية	المختصر
ANADE	Agence national d'appui et de devloppment entrepreunariat
ANSEJ	Agence national soutien emploi des jeunes
CNAC	Caisse national assurance chomage
ANGEM	Agence national gestion micro-crédit
ANDI	Agence national development investisment

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية من سنة إنشائها إلى أفريل 2021 حسب القطاعات	
2	المشاريع الممولة حسب القطاعات لسنة 2017	
3	المشاريع الممولة حسب القطاعات لسنة 2018	
4	المشاريع الممولة حسب القطاعات لسنة 2019	
5	المشاريع الممولة حسب القطاعات لسنة 2020	
6	المشاريع الممولة حسب القطاعات لسنة 2021	
7	المشاريع المتعثرة المسجلة في المنصة الإلكترونية للوكالة	

الملخصات

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم النشاط المقاولاتي في ولاية عين تموشنت و دور أجهزة المرافقة والدعم المستخدمة في الجزائر من أجل إنشاء وتفعيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحيوية حتى تساهم في بناء تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة مع التركيز على جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية بعين تموشنت . وقد توصلت الدارسة إلى عدة نتائج من أهمها أن المرافقة تعتبر شيء جديد في الجزائر حيث مازالت المؤسسات لم تعتني بها كمهنة كما تم التوصل إلى أن المرافقة المادية دون الأخذ بعين الاعتبار أهمية منح المرافقة في مجال التسيير والمسائل القانونية وغيرها والتي تمثل أحد الصعوبات التي تواجه المقاول.

الكلمات المفتاحية: النشاط المقاولاتي ،المرافقة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية بعين تموشنت.

الملخص باللغة الإنجليزية

Abstract:

This study aimed to evaluate the entrepreneurial activity and role of business accompaniment and support used in algeria for to create and activate small and medium entreprise , to contribute to building economic and social development with focus National agency for support and development entrepreneurship ain temouchent , the study reached several results the most important of which is accompaniment is that considered a new thing in Algeria where institutions have not taken care of it as a profession. It has also been concluded that the material accompaniment without taking into account the importance of granting accompaniment in the field of management and legal and other matters.

Key words: entrepreneurship, business accompaniment, small and medium foundation, National agency for support and development entrepreneurship ain temouchent.

مقدمة

شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغيرات والتحولات التي اتسمت باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين وكذا دول العالم بمجال المقاولاتية الذي أصبح يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي جعله من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفه ومرونته التي تجعله قادرا على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل فضلا عن إمكانية قدرته على الابتكار والإبداع والتجديد وتطوير منتجات جديدة.

و تشكل المقاولاتية أيضا متنفسا يسمح للمقاولين بالخروج من نموذج العمل المأجور الذي سيطر على الأذهان لفترة طويلة من الزمن و اللجوء الى العمل الحر، فالمقاول و في سبيل إنشاء مؤسسته الخاصة يقوم بجمع مختلف الموارد المالية المادية ، و البشرية الضرورية من أجل إنتاج سلعة أو تقديم خدمة ، و من ثم يتكفل بمهمة تسير مؤسسته و جني ثمار نجاحه ، و أيضا تحمل كل ما يقابلها من أخطار محتملة و يمكنه حتى التعلم من التجارب الفاشلة التي قد يمر بها ، لذا كان لزاما على الدول خاصة النامية منها العمل على زيادة فعالية المقاولاتية

حيث ازداد الاهتمام حول إيجاد الطرق و الوسائل المثلى التي تساهم في تذليل المصاعب التي تواجه مقاولي المشاريع إذ انتهى الأمر بإقامة الحكومات للعديد من هيئات الدعم والمرافقة التي تهدف إلى مساعدة و متابعة المقاولين في تجسيد أفكارهم على أرض الواقع من خلال تزويدهم بالنصح و الاستشارة اللازمة فيما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أيضا تفادي كل المخاطر التي تو اجهها خاصة في المراحل الأولى التي تتضمن البحث عن فكرة المشروع و مصادرها باعتبار أن الأفكار الأولية هي التي تتحول فيما بعد إلى مشاريع ، وهناك فرق جوهري بين بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكن يتفقان في تحقيق أهداف مشتركة تتمثل في التقليص من حجم البطالة ودعم سياسة التشغيل والمساهمة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية .

ولكن وبالرغم من كل المجهودات المبدولة في سبيل تشجيع عملية انشاء المؤسسات الجديدة تبقى النتائج المتحصل عليها متواضعة فالمقاولاتية في الجزائر تعرف تأخرا بالمقارنة مع البلدان المجاورة .

أولا: إشكالية الدراسة

إذا كانت المقاولاتية تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى الوطني، فيما يتمثل النشاط المقاولاتي في عين تموشنت إنطلاقا من تجربة جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية التابعة للولاية؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

ماذا نقصد بالمقاولاتية؟ و ما هو دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية ؟

ما هو واقع المقاولاتية في الجزائر ؟

هل ساهمت أجهزة الدعم و المرافقة في تمويل و إنشاء مشاريع المقاولاتية ؟

ثالثا : الفرضيات

المقاولاتية تعني إنشاء مؤسسة متميزة بالاعتماد على سمات المقاول الإبداعية والإبتكارية.

تلعب الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في عين تموشنت دورا هاما وفعالا في إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة

استحدثت الجزائر مجموعة من الأجهزة لدعم وتشجيع المقاولاتية، وتساهم هذه الأجهزة بدرجة كبيرة من الفعالية في دعم ومرافقة المشاريع المقاولاتية.

أكثر قطاع نشاطا في ولاية عين تموشنت هو قطاع الفلاحة

رابعا: أهمية الدراسة

موضوع حديث الساعة حيث أنه يحظى باهتمام الباحثين ، وذلك لمعالجة الكثير من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد من ناحية إيجاد مصدر للثروة-

تشكل هذه الدراسة مدخلا للكثير من الباحثين في هذا المجال للبحث في المشاكل التي يعاني منها المقاولون الجزائريون و محاولة إيجاد الحلول

خامسا: أهداف الدراسة

معرفة الأنشطة التي يقوم بها المقاولين لبدء مشاريعهم ،و دور سمات المقاول في تنفيذ أفكاره على أرض الواقع و إنشاء مؤسسته الخاصة.

سادسا: المنهج المتبع

للإجابة على التساؤلات المطروحة و محاولة إثبات صحة الفرضيات، إعتمدنا على المنهج الوصفي و ذلك فيما يتعلق بالجانب النظري ،بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال دراسة الميدانية التي ارتكزنا فيها تحليل إحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية عين تموشنت .

سابعا: أسباب اختيار الموضوع

اهتمامنا بالمواضيع المتعلقة بالمقاولاتية وإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

معرفة هذا الموضوع من الجانب الميداني

قناعتنا الخاصة بدور المقاولاتية في تحقيق مناصب شغل و هو مجال أساسي للنهوض بالاقتصاد

ثامنا: حدود الدراسة

الحدود الزمانية 2017 -2021

الحدود المكانية الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية عين تموشنت .

تاسعا: الدراسات السابقة

1- دراسة دباح نادية بعنوان : دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر و آفاقها، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر 3 ، 2012، و التي تهدف إلى محاولة إكتشاف وتحليل بعض الجوانب التي بإمكانها تشجيع المبادرة الفردية في الاستثمار قصد النهوض بالمقاولاتية في الجزائر . وتتمحور إشكاليتها حول إمكانية تنشيط عملية إنشاء المؤسسات الجيدة في الجزائر من خلال تنمية روح المقاولاتية وتثمين الخبرات المكتسبة للأفراد وذلك في ظل الإصلاحات المطبقة من طرف الدولة في مجال الدعم وترقية المقاولاتي . و من بين النتائج المتوصل إليها نذكر ما يلي :

- إن معظم المقاولين قد قاموا بإنشاء مؤسساتهم بالاعتماد على مواردهم الخاصة، وتكمن أسباب ذلك في عدم الرغبة في الاستعانة بإحدى أجهزة دعم المقاولاتية عند بعض المقاولين، وعدم وجود حاجة للاستعانة

بها عند البعض الآخر وحتى في ظل وجود حاجة إليها فلم يتسنى لنسبة كبيرة من المقاولين الاستفادة من خدماتها نظرا لاقتناعهم بصعوبة الحصول على دعمها، وطول مدة الانتظار اللازمة لذلك.

- إن المقاول يرى في عملية إنشاء المشاريع وسيلة مناسبة لتحقيق كسب مادي يسمح له بتحسين مستواه المعيشي، الأمر الذي دفع بدرجة عالية إلى إنشاء المشاريع المستقلة.

2- دراسة الجودي محمد علي بعنوان :نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015، تهدف الدراسة إلى التعرف على استراتيجيات ومحتويات برامج التعليم المقاولاتي والبحث عن وجود ارتباط معنوي بين تعليم الطالب وروح المقاولاتية ،و من بين النتائج المتوصل إليها نذكر ما يلي :

- تعتبر المقاولاتية ظاهرة متعددة الأبعاد تتمحور أساسا حول روح الإبداع والمخاطرة، ولقد تطرقت مختلف المقاربات لها لتبيان مفهومها فركزت المقاربة الاقتصادية على وظائف المقاول لشرحها بينما المقاربة السيكولوجية اهتمت بدراسة خصائصه، أما مقاربة النشاط المقاولاتي فقد اهتمت بالكل وذلك بدراسة دور المقاول في الاقتصاد.
- إن الدولة الجزائرية عملت على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة، وذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي المناسب لترقية المقاولاتية، وتعتبر أجهزة الدعم والمرافقة التي تبنتها الدولة أحد أهم السبل للتسهيل على المقاولين إنشاء مؤسساتهم وتطويرها لما تقدمه هذه الأجهزة من خبرات ومرافقة لهؤلاء المقاولين.

3- دراسة محمد قوجيل بعنوان: دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر ،رسالة دكتوراه، جامعة – قاصدي مرباح- ورقلة ،2016 ،والتي تهدف الى معرفة مدى فعالية السياسات الحكومية في دعم وتنمية الروح المقاولاتية في الجزائر ،ومن بين النتائج المتوصل إليها نذكر مايلي:

- إستراتيجية دعم المقاولاتية يجب أن تقوم على سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين ، ولا يقتصر على هيئة أو وزارة واحدة تتحمل هذه المسؤولية.
- ضعف فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، حيث أن المقاولاتية تواجه قيود كثيرة في الجزائر، من ناحية الدعم الاجتماعي والثقافي، والبيروقراطية والفساد الإداري، و إشكالية التمويل وضعف النظام المالي، ونقص المهارة أو التكوين، بالإضافة لصعوبة تطبيق الإجراءات في الواقع...الخ، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتشجيع وتسهيل المقاولاتية، فإن مرتبة الجزائر أخذت بالإنخفاض في

ترتيب البنك الدولي باستمرار في السنوات الأخيرة من المرتبة 116 سنة 2007 الى المرتبة 154 سنة 2015

عاشرا: تقسيمات الدراسة

من أجل تغطية الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين على النحو الموالي:

الفصل الأول يتناول عموميات حول المقاولاتية حيث نتطرق في المبحث الأول إلى ماهية المقاولاتية وفي والمبحث الثاني إلى ماهية المقاول أما في المبحث الثالث سنتحدث عن مراحل المقاولاتية من إيجاد فكرة مشروع إلى تجسيده على أرض الواقع و بالنسبة للفصل الثاني والذي سنخصصه للمقاولاتية في الجزائر حيث تسنتعرف في المبحث الأول على الشكل المؤسساتي للمقاولاتية في الجزائر و في المبحث الثاني على أجهزة الدعم و المرافقة في الجزائر و في المبحث الأخير نتطرق الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أخيرا الفصل الثالث سنقوم فيه بدارسة الميدانية لحالة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية عين تموشنت وذلك من خلال ثلاث مباحث ،المبحث الأول تقديم عام حول الوكالة أما المبحث الثاني الدعم المالي التي تقدمه الوكالة و حصيلة إنجازاتها ،و المبحث الثالث فسنتناول آليات المرافقة في الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية عين تموشنت.

الفصل الأول

تمهيد

تعتبر المقاولاتية اليوم من أهم الحلول المقترحة للنهوض بالاقتصاديات على اختلافها واختلاف مستويات تقديمها، وتعد من بين الحقول الدراسية الواعدة في العلوم الإقتصادية والتي أصبح يخصص لها حيز هام من الدراسة والبحث و تطور مفهومها خلال مرحلة زمنية طويلة تعدت الـ 250 سنة، لكن هذه الفترة وقفت عاجزة عن إيجاد مفهوم موحد للمقاولاتية خاصة مع والاختلافات الكبيرة التي اكتشفت تطور الدراسات والأبحاث المتعلقة بالموضوع، حيث تعددت التوجهات الفكرية بين الاقتصاديين وعلماء النفس والاجتماع وعلماء الإدارة، إذ اتخذ كل فريق منهم منهجا فكريا مختلفا .

وهذا ما سنحاول ابرازه في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث التالية

المبحث الاول : عموميات حول المقاولاتية

المبحث الثاني: ماهية المقاول

المبحث التالث: مراحل المقاولاتية من إيجاد فكرة مشروع الى تجسيده على أرض الواقع (مراحل انشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة) .

المبحث الأول : عموميات حول المقاولاتية

عرف موضوع المقاولاتية اهتماما كبيرا من طرف الحكومات، وهذا كونها أضحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه، وما يؤكد على هذا تزايد الملتقيات العلمية والمؤتمرات الدولية التي تناقش الموضوع في مختلف المحافل والمناسبات، وكذا الإعانات والتسهيلات التي تمنحها الدولة لتشجيعها لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى نشأتها وتطورها وكذا مفهومها بالإضافة الى مصطلحات ذات صلة بها و دراستها حسب مختلف الاتجاهات .

المطلب الأول : نشأة و تطور المقاولاتية

أصبح مفهوم المقاولاتية شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، وهذا بعد تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرة الفردية والمقاولة، ولم ينحصر هذا الموضوع في علوم التسيير فقط و إنما امتد إلى دون ذلك و ظهر في شكل مقاربات ووجهات نظر سنتطرق إليها

الى غاية القرن 18 كانت معظم الأنشطة الإنتاجية تتمركز في المنازل وبشكل متفرق عن بعضها ، بعدها البعض، حيث كانت تتم بشكل يدوي دون الإعتماد عن الألة، وتنتشر بشكل واسع في الأرياف تطورت منظمات الإنتاج لتصبح وحدات حرفية، ومن أهم ما ميز هذه الفترة هو سيطرة التجار بشكل واسع على الأنشطة الإنتاجية .

وبظهور بوادر الثورة الصناعية ظهر النظام الرأسمالي الذي أدى الى تطور الوحدات الإنتاجية البسيطة لتتحول الى مؤسسات صغيرة و متوسطة من أهم ما ميزها هو أن المسير هو نفسه مالك المؤسسة، الا ان الباحثين الإقتصاديين في هذه الفترة لم يهتموا بدراستها، فحسب ادم سميث فالمؤسسة توجد فقط من أجل انتاج السلع و الخدمات، ويعتمد نجاحها أو فشلها على المحيط الإقتصادي الذي تنشط فيه فيما يخص دور المقاول . Cantillon/ R افكاره تعرضت للإنتقاد خاصة من طرف الا أن

كما عرفت النظرية النيوكلاسيكية المؤسسة على أنها مجرد وظيفة للإنتاج يتمثل دورها في التنسيق بين رأس المال و العمل، كما أن دور المقاول يتلاشى عند نقطة التوازن أي العرض تساوي الطلب .

ومع نهاية القرن 19م ونتيجة للثورة الصناعية الثانية اشتدت المنافسة وتعرض المنتجين الصغار الغير قادرين على التنافس مع قدرات الألة الى الإفلاس بالإضافة الى ظهور مؤسسات كبيرة اهم ما ميزها انتقال مهمة ادارة

المؤسسة من الفرد المالك لرأس المال الى جهاز اداري مشترك، وتم ملاحظة هذا الإنفصال بين الملكية و الحديدية، وانطلاقا من التسيير لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1870 في مجال السكك 1920 توسع ليشمل الفروع الأخرى .

لكن و بالرغم من المشاكل التي طرحها فصل الملكية عن التسيير في المؤسسات الكبيرة والذي تمت معالجته فيما بعد بإصدار مبادئ حوكمة المؤسسات الا أنها حظيت بتفوق كبير جلب اليها والى المسير مختلف الأنظار، وهذا على حساب المقاول الذي تم اهماله في هذه المرحلة وكذا اهمال خيار المقاولاتية وعملية انشاء المؤسسات الجديدة

وبعد منتصف الثمانينات وظهور الأزمة الإقتصادية قامت المؤسسات الكبيرة بتسريح عدد هائل من العمال مما أدى الى ارتفاع معدلات البطالة، نظرا لعدم قدرة هذه المؤسسات التكيف مع مختلف التحولات الإقتصادية ومن هنا بدأت الإنتقادات توجه الى هذه .وكذا مواكبة التطورات التكنولوجية التي عرفتها هذه الفترة المؤسسات، والى أعمال الباحثين الذين لطالما أمنوا بالمؤسسات الكبيرة ذات الحجم الأمثل لنجاح الأسواق، وبدأ الإهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتزايد عدد الدراسات و النظريات التي عملت على توضيح خصائصها و التي سمحت لها بالبقاء و الإستمرار أمام المؤسسات الكبيرة منها نظرية اقتصاديات السلم كما اعطي دعم كبير لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لإعتبارها بديل يمكن .و نظرية الفرص الضائعة الإعتماد عليه للخروج من هذه الأزمة التي شهدها الإقتصاد العالمي وبديل بالغ الأهمية أيضا في الدول النامية .

أما في الجزائر فلم تحظ المقاولة في الفترة الممتدة بين1963 – 1988 باهتمام السلطات العمومية نظرا لطبيعة النظام السياسي السائد آنذاك والذي لم يسمح ببروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة، غير تلك التابعة للقطاع العام وبصورة جد محدودة أي أنه لم تكن هناك سياسة واضحة للمقاولة .[1]

وفي سنة 2001 تم إصدار القانون رقم 18 /01 المؤرخ في 12-12-2001 الذي سعى إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الذي يعد منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية .

[1]جودي محمد علي دكتوراه نحو تطور المقاولاتية من خلال التعلم المقاولاتي تخصص علوم تسيير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارة و علوم التسيير .جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر الدفعة 2014-2015 ص 5.6.

المقاربة الوصفية L' approche descriptive:كان استعمال هذه المقاربة لتحليل المقاولة في البدايات إلى غاية سنوات السبعينات من القرن العشرين،أين اختفى استعماله نظرا لكون التحليل فيها يستند وبشكل كلي على العلوم الاقتصادية .إذ كانت المقاولة تعتبر من طرف الاقتصاديين كتفسير مفيد لفهم التطور الاقتصادي، إلا أن بعض الباحثون لم يشاطروا هذا الرأي مثل H.Leibenstein(1968) : الذي يرى أنه من غير الممكن تأسيس نموذج كامل ومفصل للتطور الاقتصادي له علاقة بالمقاولة، و يرى أن نظرية المنافسة تكفي لوحدها من أجل تفسير التطور النظرية ٍ الاقتصادي ولا داعي لوجود مجال المقاولة .ويضيف ويفسر هذا ، بأنه ناتج عن إغفال خفاء للدور الحيوي للمقاول. وبهذا أصبحت العلوم الاقتصادية في منء عن تفسير العديد من الظواهر في مجال المقاولة، لأنه يجدر أولا تحديد العوامل السلوكية للظاهرة المقاولاتية (الظروف الاجتماعية، الثقافية ،السياسية ، الاقتصادية .)

***المقاربة السلوكية L'approche comportementale** : وقد برزت لتحاول تفادي الفجوات التي وقعت فيها المقاربة الأولى حيث ولكثرة اهتمام المقاربة الأولى بدور المقاول فقط، تم إهمال ونسيان بأن النجاح لا يرتبط فقط بالخصائص والصفات الشخصية، بل يتضمن أيضا تأثير العائلة التي نبت منها ذلك المقاول، والمجتمع الذي استلهم منه ثقافته. فالمبادرة الفردية لا معنى لها بدون وجود ظروف اجتماعية، اقتصادية، وسياسية مشجعة على المقاو لة. والعلم الذي تأسست عليه هذه المقاربة هو علم النفس، وذلك من خلال أعمالD Clelland. في بداية عشرية الستينات من القرن العشرين . ووضع الباحث فرضية تقول أن هذه السمة النفسية، مستقرة نوعا ما، ٍإذا احتضنها محيط مشجع على المقاولة، فهي تهيأ الأفراد لاختيار المقاولة كمسار مهني .

فهذه المقاربة اهتمت أكثر بالمتغيرات المحيطية، والأسباب التي تقود الأفراد لاختيار المسار المقاولاتي. وقد اهتمت العديد من العلوم (علم التسيير، الاقتصاد، علم النفس، علم الاجتماع، علم الإنسان،..) لتفسير السلوكات المقاولاتية المرتبطة بالمحيط الذي تحدث فيه.

***المقاربة المرحلية L' approche processuelle**:كما سبق و رأينا، سعت المقاربة الوصفية لفهم دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع، والمقاربة السلوكية حاولت تفسير نشاطات وسلوكات المقاولين وفق ظروفهم الخاصة، أما هذه المقاربة هدفها هو التحليل ضمن منظور زمني وموقفي المتغيرات الشخصية والمحيطية التي تشجع أو تمنع وتعيق روح المقاولة، الأعمال و السلوكيات المقاولاتية .وأول الباحثين الذين تبنوا مفهوم المقاولة على أنها مجموعة من المراحل Processus تتم خلال الزمن والتي تقود إلى إنشاء مؤسسة نجد .A

SHAPERO و L.SOKOR(1982) اللذان حاولا تفسير كيفية انطلاق الحدث المقاولاتي بتبني هذا المنظور، وذلك بربط الحدث المقاولاتي بالعوامل الظرفية والفردية، ولاحظوا أن نهاية كل مرحلة هي بداية لأخرى[1]

المطلب الثاني : مفهوم المقاولاتية

مرت المقاولاتية بفترات زمنية مليئة بالإسهامات والنظريات العلمية من قبل الباحثين والعلماء منذ القرن السادس واستمر البحث في هذا المجال إلى يومنا هذا أين أصبحت المقاولاتية أهم أسس التنمية الاقتصادية، وعليه يمكن القول أن ظاهرة المقاولاتية قديمة متجددة ، لذلك نجد العديد من التعاريف ووجهات النظر للمقاولاتية .

التعريف الأول: المقاولاتية هي كلمة انجليزية « ENTRPRENESHIP » مشتقة من كلمة فرنسية « ENTRPRENEUR » و تم ترجمتها من طرف الكبيكيين على اللغة الفرنسية « ENTERPRENARIAT » حيث تعرف على أنها عبارة عن مجموعة من الأعمال والأنشطة التي تهدف إلى تشكيل مؤسسة وخلق نشاط معين .[2]

تعريف الثاني : المقاولاتية لغة:" المقاولة هي صيغة مبالغة على وزن مفاعلة تقتضي المشاركة من أطراف متعددة ، و أصل اشتقاقها الفعل قال يقول قوال و مقال قاوله ، فالمقاولة معناها المفاوضة

اصطلاحا هي الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة و بأشكال متنوعة ، فيمكن ان يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة ، كما يمكن ان يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها وجديدة بشكل قانوني .[3]

[1] امال بعيط .برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر-واقع و أفاق - أطروحة شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، شعبة: تسيير المنظمات 2016-2017ص 05.04.

[2] محمد شقرون، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة، دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية بلعباس، ماجيستر علوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2014 -،2015 ص 3.

[3] سفيان بدراوي ((ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول)) رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية ، قسم علم الاجتماع التنمية البشرية كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ،جامعة ابي بكر بلقايد السنة الجامعية 2014-2015ص34

تعريف الثالث : يعرف BARROWأن المقاولاتية على أنها: "عملية الانتفاع بتشكيلة واسعة من المهارات من أجل تحقيق قيمة مضافة في مجال محدد من مجالات النشاط البشري، وتكون محصلة هذا الجهد إما زيادة في الدخل، أو الاستقلالية، بالإضافة إلى الإحساس بالفخر نتيجة الجهد الإبداعي المبذول .[1]

تعريف الرابع : يعرف أيلن فايل ALAIN FAYOLLE المقاولاتية على أنها: "خلق الثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر والتي يندمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي."

تعريف الخامس : أما بالنسبة لألنجلوساكسون و خاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ السنوات التسعينات، إذ نجد أن البروفيسور HAWARD STEVENSONيوضح بأن ":المقاولاتية عبارة عن فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها[2]."

و هذا التعريف يشير إلى أن المقاولاتية هي عبارة عن سيرورة، أي أنها مجموعة من المراحل المنظمة والمخطط لها، فهي لا تكون بشكل عشوائي أو قائمة على الصدف، و تنطلق من الإبداع الذي يمكنها من خلق فرص اقتصادية تسمح بتحقيق أهداف المقاول الاقتصادية و الاجتماعية وغيرها، كما أن التعريف اعتبر أن الإبداع هو محور السيرورة المقاولاتية .

المطلب الثالث : مفاهيم ذات صلة بالمقاولاتية

لطالما ارتبط مصطلح المقاولاتية بمصطلحات أخرى لها صلة وطيدة بموضوع المقاولاتية.

أولا : هو مفهوم يخضع لتأثير المحيط وبعض العوامل الخارجية، حيث تعر ف الثقافة بشكل عام على أنها :

[1] محمد قوجيل، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في انشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ماجيستر علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة2007-2008 ص16

[2] صندرة سايبي، محاضرات في إنشاء المؤسسة، جامعة قسنطينة2014 -2015 ص6 .

التلاؤم أو التوافق مع العوامل المحيطة، وتتضمن الثقافة كذلك الأفكار المشتركة بين مجموعات الأفراد وكذا اللغات التي يتم من خلالها إيصال الأفكار ما ، وهو ما يجعل من الثقافة عبارة عن نظام السلوكيات المكتسبة .

و مجموعة القيم المشتركة المتقاسمة بين أطراف المجتمع والتي يستعملونها في التعاملات والتبادلات .

من خلال ما سبق يمكن **تعريف ثقافة المقاولاتية** على أنها :

مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال وذلك بإيجاد أفكار مبتكرة جديدة، ابتكار في مجمل القطاعات الموجودة إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي، وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة للتخطيط ،اتخاذ القرارات، التنظيم والمراقبة .كما أن هناك ثلاث أماكن يمكن أن ترسخ فيها هذه الثقافة هي: العائلة، المدرسة .المؤسسة .

ويلخص نموذج (J-P SABOURIN et Y.GASSE) **مفهوم الثقافة المقاولاتية**، حيث يبرز المراحل التي تقود لبروز وظهور المقاولين بين فئة المتعلمين وبالأخص الذين تابعوا تكوين في مجال المقاولاتية حيث ومن خلال تحليل ثمانية برامج تكوينية لاحظ الباحثان أنه توجد علاقة إيجابية بين التوجهات المقاولاتية للفرد والإمكانيات المقاولاتية أما عن عن العوامل التي تؤثر على هذا النموذج تنقسم الى ثلاث مجموعات .

1. المسبقات:

وتمثل مجموع العوامل الشخصية والمحيطية التي تشجع على ظهور الاستعدادات عند الفرد .حيث لاحظ الباحثان بأن الطلبة الذين لديهم آباء يعملون لحسام الخاص لديهم إمكانيات مقاولاتية أكبر بالمقارنة مع الآخرين .

2. الاستعدادات:

وهي مجموع الخصائص النفسية التي تظهر عند المقاول. وهي المحفزات، المواقف، الأهلية والفائدة المرجوة، والتي تتفاعل في ظل ظروف ملائمة لتتحول إلى سلوك .

3. تجسيد الإمكانيات والقدرات المقاولاتية في مشروع :

وهذا يكون تحت تأثير الدوافع المحركة والتي تشمل العوامل الإيجابية وعوامل عدم الاستمرارية (انقطاع)، فكلما زادت كثافة الدوافع المحركة فهي تشجع الأفراد أكثر على خلق المشاريع، والأفراد الذين يملكون إمكانيات وقدرات مقاولاتية أكبر فهم يحتاجون لدوافع محركة أخف

ثانيا:

روح المقاولاتية :

لقد ازداد اهتمام الباحثين بدراسة روح المقاولاتية نظرا لأهميتها الكبيرة في تدعيم وتشجيع المقاولاتية، ولأن المصطلح ما زال محل البحث لم يتم التوصل إلى اتفاق حول إيجاد تعريف موحد وشامل له .فحسب **Leger Jarniou–** لا يجب الخلط بين روح المقاولاتية وروح المؤسسة فلكل منهما مفهومه الخاص به ، فروح المؤسسة تتمثل في مجموع المواقف الايجابية تجاه المؤسسة والمقاول، أما عن روح المقاولاتية فهي تنتقد التصور الذي يعتبرها عملية التعرف على الفرص وجمع الموارد الكافية. ذات الطبيعة المختلفة من أجل تحويلها إلى مؤسسات، بل يجب أن ينظر إلى هذه العملية كنتيجة ممكنة التحقق لروح المقاولاتية وليس كمفهوم لها.

حيث ترتبط روح المقاولاتية بالدرجة الأولى بأخذ المبادرة والعمل أو الانتقال للتطبيق، فالأفراد الذين يتمتعون بروح المقاولاتية يمتلكون العزيمة على تجريب أشياء جديدة، أو على انجاز الأعمال بطريقة مختلفة وذلك بسبب بسيط يكمن في وجود إمكانية للتغيير، وليس بالضرورة أن يكون لهؤلاء الأفراد الرغبة في إنشاء مؤسستهم الخاصة، ، ولا حتى في الدخول في مسار مقاولاتي فهم يهدفون بالدرجة الأولى إلى تطوير قدرة للتعامل مع التغيير، لاختبار وتجريب أفكارهم والتعامل بكثير من الانفتاح والمرونة.

وحسب التعريف المقدم من مجموعة من المختصين في الاتحاد الأوروبي المكلفين بتدريس المقاولاتية، يجب أن لا تنحصر روح المقاولاتية فقط في عملية إنشاء المؤسسات، بل يجب النظر إليها كموقف عام

يمكن استعماله بفائدة من طرف كل فرد في حياته اليومية وفي كل النشاطات المهنية. ولذلك لا يجب حصر روح المقاولاتية في مجموعة الوسائل والتقنيات التي تسمح بالانطلاق في نشاط تجاري لأنها تتعلق قبل كل شيء بالمبادرة والعمل

إذن روح المقاولاتية هي عبارة واسعة الدلالات والمعاني تتعدى في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الفردية، لتشمل تطوير الكفاءات الفردية في تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة مما يمكن الأفراد من تطوير أنفسهم، واكتساب مهارات جديدة ناتجة عن الانتقال للميدان العلمي وتجريب الأفكار الجديدة، وبالتالي كسر حاجز الخوف من التغيير واكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات [1]

المطلب الرابع : دور المقاولاتية

أولا : على المستوى الاقتصادي

يهدف النشاط المقاولاتي الى تحقيق مجموعة من الأدوار اقتصادية يمتد أثرها الى الحياة الاجتماعية و البيئية على المستوى الاقتصادي.

– إعادة هيكلة وتحديد النسيج الاقتصادي من خلال خلق المؤسسات الجديدة اعتمادا على أفكار إبداعية بما يستجيب لاحتياجات السوق وعادة ما تأخد هده المؤسسات شكل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة هده الأخيرة التي أصبحت في العقود الأخيرة تقود الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد السواء.

– المحافظة على استمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري الدي تمارسه المؤسسات الكبيرة بفضل الابداع والابتكار التي تظهر به منتجات المقاولة .

–المساهمة في النمو الاقتصاد اد أصبحت المقاولة تلعب دورا هاما في تقدم الاقتصاديات وتحقيق نسب نمو مهمة بسبب مرونتها وقابليتها على الاستجابة للتغيرات السريعة في الاقتصاد والتي قد لا تستطيع المؤسسات الكبيرة مجاراتها.

ثانيا : على المستوى الاجتماعي

[1] جودي محمد علي .مرجع سبق ذكره، 2014-2015 ص 15.16

-المساعمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد ودلك من خلال خلق فرص عمل وتقليل البطالة مما يؤدي الى زيادة متوسط الدخل الفردي .

المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية و إعادة توسيع التروة بين أفراد المجتمع من خلال انتشارها الجغرافي الدي يتيح لها ولوج عدة مجالات وأنشطة

-الحد من الهجرة السكان من الريف الى المدن والتي تعد المقاولات فرصا متعددة للأفراد للحصول على فرص عمل دون الحاجة الى تنقل الى المدن أين تتواجد الموسسات الكبيرة التي يصعب التوظيف بها ولهذا تعتبر المقاولات عنصر تتبيت للسكان بحكم قدرتها على التواجد في بيئات ز أجواء مختلفة .

- المساهمة في ترقية المرأة باعتبار المقاولة من أهم السبل التي يمككن للمرأة من خلالها اظهار امكانياتها في مجال الأعمال و الريادة وفتح أفاق مهنية تتعدى بساطة الأعمال المنزلية وهو ما يدعم دورها في اقتصاد الوطني .

ثالثا : على مستوى البيئي

يرتبط المفهوم المقاولاتي بالبعد البيئي من خلال مفهوم التنمية المستدامة الذى يهتم بالمحافظة البيئية وحماية الموارد الطبيعية الحالية والمستقبلية اذ يقوم المقاولون باختيار تلك المشاريع التي تأخد في الحسبان الجانب البيئي أو مشاريع المقاولاتية كالبناءات الخضراء. التنقل الايكولوجي والرسكلة وغيرها من المشاريع التي تتطلب الابداع وتبني المسوولية الاجتماعية والتي تؤدى في النهاية الى التقليل من المشاكل الاقتصادية وما يرتبط بها من مشاكل اجتماعية وبيئية.[1]

المبحث الثاني : ماهية المقاول

المقاول حجر الزاوية في الظاهرة المقاولاتية بل في الديناميكية الاقتصادية ككل، ذلك أنه هو المحرك والمنسق بين مختلف عوامل الإنتاج الأخرى، وبالتالي فان الفهم السليم للمقاولاتية يجب أن ينطلق من فهم المقاول

[1]فؤاد نجيب الشيخ ،يحي ملهم ،وجدان محمد العكاليك ،صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 05،العدد04،2009ص497.

والظروف والعوامل المحددة لسلوكاته، وتحديد أهم الخصائص والصفات التي يتمتع بها ثم دراسة مختلف النماذج للظاهرة المقاولاتية والتي يعتبر المقاول عنصرا مهما في بنائها وهو ما سنتناوله من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : مفهوم المقاول

شخص مبدع ومسير لمؤسسة صغيرة ومتوسطة يساهم بنسبة كبيرة في رأس مال المؤسسة ويقوم بدور نشيط في القرارات المتعلقة بتوجهه أو حل مشاكلها سمح لمفهوم المقاول أن يتحرك في حيز أكثر اتساعا من السابق، وعرف المقاول على أنه الشخص الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن لا يقين (عدم التأكد) ، فأصبح المقاول هو العون الاقتصادي الذي يتحمل المخاطر في وسط تسوده حالة عدم التأكد، لكن Cantillon لم يتطرق أبدا إلى ملكية رأس المال و التسيير كما فعل من جاء بعده.في الواقع هناك الكثير من الباحثين الذين أولوا اهتماما بالغا للمقاول في تاريخ الأدبيات الاقتصادية لكن أول من وضع إطارا نظريا واضحا للمقاول هو ارلندي اللأصل

R. CANTILLON لقد اعتبر Cantillon أن المقاول يتموقع في مركز النشاط الصناعي والتجاري ، كما استطاع Cantillon أن يخرج مفهوم المقاول من مجاله الضيق وأعطاه مجالا أكثر اتساعا و شمولية، أما الإسهام الأكثر أهمية لهذا المفكر فهو أنه أول من اوجد العلاقة بين المخاطرة والمقاول .[1]

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج بأن المقاول هو كل شخص مجازف لديه نظرة شاملة لطموحاته وأفكاره ويريد تجسيدها على أرض الواقع وذلك من خلال القيام بمؤسسة خاصة به تعود عليه بالنفع.

*المقاول هو كل شخص لديه مهارات ويريد تطويرها وتنميتها .

*المقاول هو الذي يبحث عن فرصة أو يتسنى فرصة .

[1]وفاء اريس، دور التكوين في تنمية الحس المقاولاتي، مداخلة ضمن ملتقى حول المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال، جامعة بسكرة، أفريل 2010 ، ص16 .

*المقاول هو كل فرد ينتج شيء جديد مقابل تحمل الأخطار.

المطلب الثاني : خصائص المقاول:

للمقاول خصائص تميزه عن غيره ومن بين هذه المميزات ما يلي

أولا : خصائص المقاول النفسية

يتفق أصحاب الاتجاه النفسي، على أن المقاول يتحلى بمجموعة من الصفات الخاصة به، والتي تؤثر عليه بشكل كبير، ولهذا حاول العديد منهم تحديد هذه الخصائص، عن طريق إجراء العديد من الأبحاث التي خلصت بتقديم نتائج كثيرة، من أهمها مجموعة الخصائص التالية :

-الحاجة لتحقيق انجاز شخصي.

-القدرة على الإبداع والمبادرة .

-الثقة في النفس .

-الرغبة في الاستقلالية .

- الاهتمام باكتشاف تحديات جديدة فعادة ما يكون المقاول ذو فضول كبير ، يمتلك البديهية وشجاع بالقدر الكافي للمجازفة والبحث عن كل الفرص الممكنة.

- القدرة على تحمل الأمور غير الاعتيادية خاصة أنه في مواجهة دائمة مع مشاكل جديدة.

- الحماس الشديد والإصرار على الوصول إلى الهدف.

- التحلي بروح المسؤولية .

-كما أن المقاول يميل في العادة للمجازفة وتحمل المخاطر التي غالبا ما تكون محسوبة.

- يتجنب المقاول المواقف الخطير ة لأنه يرغب في النجاح بأي ثمن .

- الكفاءة في الاتصال.

ثانيا :خصائص السلوكية

للمقاول نوعين من المهارات وهي :

أ – المهارات التفاعلية:

وهي مبنية على العلاقات الإنسانية بين العمال والإدارة والمشرفين على العملية الإنتاجية، التي تربطهم أثناء العمل، وهذا ما يؤدي إلى إقامة عملية اتصال متفاعلة فيما بينهم، والتبادل المشترك .

ب– المهارات التكاملية:

وتتمثل في المهارات التي يطم المقاولون، إلى تطويرها وتنميتها بينهم وبين العاملين ،حيث تصب المؤسسة كأنها خلية عمل متكاملة .

ثالثا : خصائص الإدارية :

وتشمل هده المهارات

أ – مهارات إنسانية

وهي القدرة على إقامة علاقات إنسانية جديدة داخل المشروع . والعمل على تطوير هده العلاقات الإنسانية بباستمرار على أساس الاحترام المتداول والثقة المتبادلة والاشادة الدائمة بالعنصر البشري ودوره الكبير في إنجاح المشروع و يحتم على هدا المبادر الناجح الاهتمام بالمشكلات العاملين معه خارج نطاق العمل والمشروع وهو ما يخلق لديهم الروح الأسرية والدافع والإخلاص في العمل .

ب – مهارات فكرية

ويقصد بها اكتساب وتمتع المبادرة بالأسس العلمية في الإدارة و اتخاد القرار ات و تحليل المشكلات و القضايا اليومية و الطارئة في العمل و سرعة الوصول الى أسبابها الحقيقية و إيجاد. الحلول السريع لها [1]

[1]دكتور عامر خربوطلي .ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة . منشورات الجامعة الافتراضية السورية .الجمهورية العربية السورية .2018 ص14.13

المطلب الثالث : أنواع المقاولين وتصنيفاتهم [1]

لقد قسمت النظرية الاقتصادية المقاولين من حيث السلوك إلى ثالثة أنواع رئيسية وهي المبدع، المخاطر، المدير.

ولقد قسم MINTZBERG المقاولين إلى أربع مجموعات وهي:

-المقاولين ذوي الإمكانية .

-الرياديين الذين لديهم النية لإقامة مشروع .

-رياديين فعليين .

-رياديين ليست عندهم النية لبدء و انشاء مشروع جديد .

وقد قسم بعضهم مثل UCBASARANالمقاولين إلى أنواع أخرى مثل المقاول الأصيل ، ومقاول مبتدئ ، ومقاول تسلسلي أو تتابعي، ومقاول احتوائي فالمقاول الأصيل يحوي مفاهيما متعددة كالتي تم تبيينها في مختلف التعاريف أما المقاول المبتدئ أو الأولى فهو الذي يملك حاليا مشروعا واحد ولكن عنده خبرة سابقة في ملكية المشاريع، وادارتها كونه منشئا لهذا المشروع أو أحد ورثته أو قد يكون مشتري لهذا المشروع .

والمقاول التسلسلي أو التتابعي هو المقاول الذي يملك أكثر من مشروعا واحدا بعد أن قضى فترة زمنية في المشروع السابق ، والمقاول الاحتوائي هو الذي يملك أكثر من مشروع واحد في وقت زمني واحد.

نلاحظ من التقسيمات والأنواع السابقة للمقاولين تعدد وتنوع تصنيفاتهم، وقد يعزى ذلك إلى اختلاف المنهج الفكري والخلفية لعلمية لكل باحث بالنظر إلى تصنيف المقاولين وابراز تطبيقاتهم وأنواعهم المختلفة واختلاف طبيعة الفرصة ونوعها. [2]

[1] مجدي عوض مبارك، الريادة في الأعمال، عالم الكتاب الحديث، الأردن 2009 ،ص39

[2] مجدي عوض مبارك، 2009 ،ص39

المبحث الثالث : مراحل المقاولاتية من إيجاد فكرة مشروع الى تجسيده على أرض الواقع (مراحل انشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة) .

المطلب الأول : إيجاد فكرة المشروع :

اقدام أي شخص على القيام بعمل ما بغض النظر عن طبيعته يتطلب الكفاءة والمهارة اللازمة والامكانيات المادية الضرورية ،ولكنه يتطلب قبل ذلك "فكرة" أو "حلما" تتميز بالقوة والقناعة التامة بها و بإمكانية إنجازها وهو ما يجعل صاحبها قادرا على مواجهة التحديات التي يقابلها أثناء الطريق .

مفهوم الفكرة : هى هاجس عند الانسان يسيطر عليه وينمو داخل عقله حتى يصبح فكره منطقيه قابله للتنفيذ , وبعدها يبدأ دور صاحب الفكره لتحقيق فكرته على ارض الواقع , ويتوقف حدوث ذلك على ان يكون صاحب الفكره نفسه مبادر ولديه الاستعداد لتحقيق فكرته.

ان العثور على فكرة مميزة لخوض غمار المقاولاتية يمر بعدة مراحل :

توليد الأفكار : ان الوصول الى فكرة المشروع هي نقطة البداية والأساس لنجاحه . فعندما يصل الشخص ما الى فكرة معينة فانه يأخد بعين الاعتبار أن هده الفكرة قابلة للتطبيق وممكن تحويلها الى مشروع واقعي و ناجح وأنه يبحث عن الفكرة النى تحمل في طياتها فرصة تفيد صاحبها والمجتمع ككل.

صياغة الفكرة : بعد استكشاف الأفكار التي تبدو ذات قيمة وذات قابلية للبلورة .ينتقل المقاول الى صياغة الفكرة المراد تطبيقها وشرحها و التعبير عنها بشكل واضح ،محدد ومفهوم و يستطيع صياغة الأفكار و المقارنة بينها لاختيار أحسنها و أكثرها كفاءة وفعالية .

تقييم الأفكار : بعد الحصول على هده أفكار محددة وقابلة للتطبيق والتجسيد على الأرض الواقع وينبغي للمقاول أن يقوم بتقييم هذه الأفكار و فرزها و التركيز على أفضلها اعتمادا على مقدرته و خبرته السابقة في حال وجودها ، ويتم ذلك وفق لمعايير معينة تساع د على اختيار الفكرة المناسبة من بين بقية الأفكار .

تتركز أساسا على أهمية الحل الذي تقدمه الفكرة وتأثير ذلك على حياته و مجتمعه.

اختبار الفكرة : بعد مرحلة تصنيف والتقييم الأفكار المقترحة تأتي مرحلة اختبار الفكرة التي تم اختيارها بداية بطلب الاستمارة من الخبراء أو الأفراد السابقين في هدا المجال ومن المهم أيضا أن يقوم المقاول بتنظيم جدول زمني يحدد الأهداف ومراحل تجسيد الفكرة المختارة الى جانب توضيح المخاطر وعوامل الفشل المتوقعة أثناء التنفيذ ومحاولة إيجاد الحلول لها في المستقبل .[1]

وحتى تعتبر الفكرة صالحة لتكون مشروعا ينجح في استغلال الفرصة المكتشفة، ولحصر بعض التصرفات المناسبة لتحقيق و تحويل الفرص إلى حقيقة واقعة، نورد بعض التصرفات والسلوكيات التي يجب المقاولين الانتباه لها وتطبيقها في واقعهم العملي وهي

الوعي بوجود الفرص من خلال التساؤل والقراءة والبحث والمقارنة والمناقشة وغيرها من التصرفات المناسبة في هذا المجال.

الاتصال بذوي الخبرة ومناقشة الفرصة لتحديد جدواها.

دراسة الفكرة من المنظور التسويقي كالزبائن المستهدفين والمنافسين والأسعار وطرق التوسيع والسوق للمنتج.

دراسة الفكرة من الناحية الإنتاجية كشكل السلعة أو الخدمة وطريقة إنتاجها والآلات المطلوبة ومدى الجودة.

وكدا دراسة الفكرة من الناحية المالية كتحديد مصادر التمويل وتكلفة الفرصة و خسائر والأرباح .

دراسة الفكرة من الناحية الإدارية كتحديد الهيكل التنظيمي وعدد العاملين وأنظمة الإدارة، وللإشارة فان العديد من المقاولين الشاب يفتقرون لمعرفة القوانين والأنظمة والتشريعات اللازمة لابتداء المشروع المقاولاتي .

السعي المستمرو متكرر لتحويل الأفكار إلى مشاريع فالمقاولون قادرون على اتخاذ التصرفات التي تترجم طموحاتهم بالتدريج إلى واقع عملي في شكل مشاريع وأعمال حقيقية وناجحة، ويعتبر هذا هو الفرق الحقيقي بين المقاولين وغيرهم من الناس.[2]

[1] عبد الرحمان بن أحمد الحريري .استكشاف الأفكار و تقييمها في الشركة الناشئة .صفحة18 المتاح في تاريخ 2018/02/18على الموقع الالكتروني : https://startupideavalidation.com/ideas-book-download/.

[2] مجدي عوض مبارك. .ص138-139

الفكرة تحول الى فرصة:

الفرصة "وضع مرغوب وقابل للتحقيق على أرض الواقع، ينشأ نتيجة لظروف يصنعها الفرد أو توفرها تفاعلات البيئة الخارجية، يتطلب الاكتشاف والتقييم ثم الاستغلال بشكل يحقق أرباحا مادية"

وتذكر ان كل الشركات الكبيره المسيطره بدأت بمجرد فكره وصمم اصحابها على تحويل تلك الفكره الى فرصة نجاح حقيقيه مع الايمان والاصرار والعزيمه حققوا اكثر مما كانوا يتوقعون و تحويل الفكرة إلى فرصة ببساطة تبدأ بالتوكل على الله ثم بالعزيمة والإصرار وبالتخطيط المتأني وعندها فليس على صاحبها إلا أن يحصد النجاح تلو النجاح،

عندما تكون الفكره جيده وقابله للتنفيذ ويحتاجها الناس ان يكون صاحبها على استعداد تام لتنفيذ فكرته عندئذ يتم تحولها الى فرصة بخطوات التالية

وضوح الرؤية و الرسالة

1-الرؤية :هي الحلم القابل للتطبيق مع الجهد والعمل المستمر ولا يمكن تحقيق رؤيتك من خلال الحماس الضعيف والعمل الغير جاد .

2-الرساله : هى طريقتك الخاصه وهدفك من وراء تحقيق الهدف وتكون الرساله مناسبه مع مبادئك ومع مبادئ المجتمع أيضا.

الأهداف:

يجب ان تبنى الاهداف الحقيقيه لمشروعك ويجب ان يتوفر فى هذه الاهداف العناصر التاليه:

محدده : بمعنى ان تكون واضحه ومفصله ودقيقه .

قابلة للقياس : اى يكون الهدف محدد بوقت ويجب الالتزام به .

قابلة للتحقيق : اى يكون الهدف واقعى يمكن تحقيقه بالجهد والعمل .

محددة للمسئولية : اى تحديد من المسؤل عن كل هدف وذلك لتسهيل عملية المتابعه من صاحب المشروع .

محدده بمدة : اى تكون الاهداف لها فتره زمنيه محدده لعملية انجاز الهدف .

تحليل المنافسين

ان مرحله تحليل المنافسين وهو قلب استراتيجية العمل وينصح دائما اخذ الوقت الكافى فى دراسة المنافسين لانها تكشف قوة مشروع وما جوانب التميز فيه على المقاول دراسة الشريحه المستهدفه لمشروعه بنفسه ولا يعتمد على احد عن طريق توجيه بعض الأسئلة التي سوف تساعده في عمل تحليل منافسين ممتاز وهى : من هم المنافسين ؟ عدد منافسين وكم يملكون من حصة السوق ككل ؟ . ماهي نقاط قوتهم وضعفهم ؟ . ماهي استراتيجية المنافسين؟[1]

استراتيجية المشروع

اخذت كلمة استراتيجيه اكبر من حجمها والبعض يظن ان وضع استراتيجيه للمشروع امر صعب ولكن الامر اسهل مما نظن المهم ان تحدد اتجاهاتك واهدافك وما تريد ان تقوم بفعله بدقه ووضوح وتضع كل ما سبق فى خطه مقننه قابله للتنفيذ .

والاستراتيجيه هى : معرفة الطريق وتوقع العقبات ومعرفة كيف نتعامل معها ونتخطاها وصولا الى الهدف .

الاستراتيجيه التسويقيه :

وهذه الاستراتيجيه ايضا تأخذ اكبر من حجمها وليس معنى هذا انها غير مهمه بالعكس هى جزء هام جدا من الاستراتيجيه العامه لأى مشروع وتتكون من عدة عناصر اذا نجحت فى تنفيذ تلك العناصر سوف تحصل على استراتيجيه تسويقيه محكمه

الموازنه :

[1] رشيدة خلادي، دور الجامعة في بناء ثقافة ريادة العمال، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 1 ،جانفي 2013

تأكد من الفرضيات ويكن متحفظا بمعنى ان لا يرفع السعر ولا يخفض من التكلفه لكى يزيد من الارباح هذا خطأ فادح سوف يهدم كل المشروع ولكن عليك عمل العكس قلل من السعر بنسبه بسيطه لكى ينافس , ويرفع من التكلفه لضمان جوده محترمه لا يصرف تكاليف مبالغ فيها على دراسات الجدوى او يلجأ الى الغرف التجاريه او الجهات الحكوميه لمعرفة المعلومات الدقيقه التى سوف تفيده فى الدراسه .

الان اكتملت خطة العمل فعليه اختبارها لتتأكد انها فعاله وقابله للتطبيق .[1]

اختبارات مهمه للتأكد من خطة العمل

- الاختبارالأول: هل المشروع بالفعل منافس ؟ تأكد من ان المشروع أعلى درجه من المنافسه لكى يفرض وجوده بين كل المنافسين الموجودين بالفعل .
- الاختبار الثاني : هل المشروع ذو عائد فعلى ؟ يجب ان يكون المشروع ذو عائد مجزى يسمح بتطويره و بمواجهة تقلبات السوق و يجب ان يكون العائد مجزى لكى يستمر المشروع ويستطيع الصمود والنجاح ،

و اذا تجاوز صاحب المشروع هذه الاختبارات فليبدأ مشروعه على بركة الله .

المطلب الثاني: وضع خطة و دراسة الجدوى

تعتبر خطة المشروع من أهم الخطوات الرائدة لتطوير الأداء الفعلي للعمل في كافة مراحله، كونها تأخذ بعين الاعتبار وضع أسس تمهيدية لكافة الخطوات المراد اتباعها، والتي تضمن تحقيق كافة الأهداف الرئيسية والفرعية من المشروع، وتسليم مخرجات نهائية مطابقة للمواصفات والمعايير المطلوبة والمحددة، وفي الوقت المخصص لذلك، وضمن التكاليف التي تم رصدها لهذا الغرض، كما يقع على عاتق خطة المشروع لتحليل العوامل المؤثرة في عمل المشروع والتي تنقسم إلى العوامل الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى كافة المتغيرات التي توثر في ديمومة عملها وأدائها، بحيث يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمشروع في ظل ظروف المنافسة

[1] حمزة لفقير ، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولاتية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر،2009

الكبيرة والتحديات الاقتصادية الجمة انطلاقاً من قناعة إدارة المشاريع أنّ العمل الكفؤ يقوم على التنظيم والتخطيط الفعال[1] .

ما قبل الدراسة الجدوى هي مرحلة ضرورية لاتمام الاعمال التدقيق والغربلة ولاتخاد القرار المناسب و يمكن اعتبار هده المرحلة وسيطة بين الدراسة المحددة لبعض الفرص الخاصة للمشروع و دراسة الجدوى التفصيلية وينتج الفرق حصيلة لحجم المعلومات المحصلة وكثافتها من حيث مناقشة بدائل المشروع المختلفة وقبل اجراء وتنفيد دراسة الجدوى المتكاملة يفضل اجراء دراسة ما قبل الجدوى لتحقيق الأهداف مثل توضيح مصداقية القيام بدراسة جدوى لفرصة وفكرة معينة للمشروع تعتبر دراسة الجدوى للفرص الاستثمارية ذات أهمية في القرارات التنموية لأنها تحدد الرؤية التقنية الاقتصادية للمشروع، بعد الدراسة الفنية.

والهدف منها هو تحديد مدى صلاحية المشروع في ضوء المتاح من الموارد المادية والبشرية وفي الاطار البيئة المحيطة به وتضم هده الدراسة عدة جوانب [2]

1- دراسة الجدوى التسويقية

وتهدف الى إثبات صلاحية المشروع محل الدراسة تسويقيا بدراسة العناصر التالية

- الفجوة القائمة حاليا بين العرض والطلب للمنتج .
- اتجاهات الطلب للمنتج في المستقبل .
- المبيعات المتوقعة للمشروع .

وتعتبر الدراسة التسويقية حجر الأساس لدراسة الجدوى فالدراسات الفنية و المالية تعتمد على رقم المبيعات المتوقعة الذي تم التعرف عليه في الدراسات التسويقية .

2- دراسة الجدوى الفنية

[1] https://mawdoo3.com/%D8%B9%D9%85%D9%84_%D8%AE%D8%B7%D8%A9_%D9%85%D8%B4%D8%B1%1D9%88%D8%B9

[2] سعد صادق .ادارة المشروعات .الدار الجامعية للنشر والطبع والتنويع .الاسكندرية 2000 ص51.

وتصب دراسة الجدوى الفنية على التخطيط و اعداد الطاقات الإنتاجية لبناء المشروع على أساس ما تم الحصول عليه من خلال دراسات الجدوى التسويقية من تحديد حجم الإنتاج ، الطاقات المتاحة ،الموقع المناسب للمشروع ، أسلوب الإنتاج ،تحديد احتياجات الإنتاج ، توفير البيانات الازمة لتقدير التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل السنوية .[1]

3- دراسة الجدوى المالية

وتتم بغية تحديد مستوى ربحية المشروع ، وبيان مدى اتفاقها مع الأهداف المنشودة لأصحاب المشروع و يتم ذلك في ضوء ما تم من دراسات سابقة حول الإيرادات المتوقعة للمشروع ضمن الدراسات التسويقية والتكاليف المتوقعة ضمن الدراسات الفنية . وعندما تثبت صلاحية المشروع ماليا و يتقدم المستثمر خطوة أخرى نحوى تجسيد المشروع تتمثل في دراسة الجدوى التمويلية للمشروع

4- دراسة الجدوى التمويلية

بعد ثبوت الجدوى الاقتصادية للمشروع يتجه المستثمر الى التفكير في الأساليب و الطرق التمويلية المناسبة للمشروع فلكل نشاط هيكل تمويلي يناسبه .عموما فالأنشطة الصناعية مثلا تتطلب تمويلا طويل الأجل عكس الأنشطة التجارية التي تتطلب تمويلا قصير الأجل ويتوقف نصيب كل ممول حسب درجة المخاطرة التي يتعرض لها النشاط ،فالشركات التي يتسم نشاطها بالخطورة وعدم التأكد مثل شركات التنقيب عن البترول.[2]

5- دراسة الجدوى البيئية

يعد الأثر السلبي للمشروعات الاستثمارية خاصة المشروعات الصناعية من المواضيع الهامة في الوقت الحالي ، فلكل مشروع اثار خارجية لا بد من دراستها و الأخذ في العين الاعتبار الجوانب النوعية جنبا الى جنب مع الجوانب الكمية

[1] نفس مرجع السابق .
[2] نفس المرجع السابق .ص52.

ا– الجانب الأول يتعلق بالعناصر البيئية المؤثرة في تقييم المشروع من حيث اختيار الموقع و تكنولوجيا الإنتاج و غير ذلك وتؤثر بالتالي على تكاليف المشروع ويتعين أخذها بالاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار وتتمثل تلك عناصر البيئية في

مستوى البيئة الطبيعية فد نجد (الأحوال المناخية ،المياه الجوفية ..) وفي البيئة الاجتماعية (تعليم ، هيكل السكاني ..) و في البيئة الاقتصادية قد نركز على الهيكل الاقتصادي .

ب الجانب الثاني يتعلق بالاثار المتوقعة التي تنجم عن تنفيد هدا المشروع على مستوى البيئة المحيطة بما في ذلك سكانها ،غطاؤها النباتي . وتتمثل هده الأخطار اجمالا في مختلفات المشروع و المخاطر الصحية . [1]

المطلب الرابع : مرحلة التجسيد – التنفيذ و متابعة المشروع.

يعني التجسيد أو التنفيذ الانتقال من لحظة اتخاذ القرار إلى لحظة الفعل. فتصميم المشروع وهيكلته هو جملة اختبارات وقرارات تم اتخاذها بالاستشارة الجماعية، أما الإنجاز فهو تطبيق لها وتجسيد لأفكارها فعليا ، الإنجاز والتنفيذ يشمل جميع الإجراءات والتدابير والوسائل التي تمكن من إنجاز المشروع في أيسر الظروف وتتحدد في: تدبير الوسائل والخدمات اللازمة لنجاح المشروع و تكوين الفئات المنفذة و تحقيق التواصل بين الأطراف المعنية و تنشيط حلقات البحث والإنتاج واتخاذ القرارو تتبع سير العمل وترشيده نحو الأفضل.

فعند متابعة إنجاز المشروع يجب أن على صاحب المشروع يعكس نظام الرقابة حجم المشروع وطبيعته والأماكن التي يتم فيها أداؤه. ولا يتركز على مؤشر واحد فقط في الرقابة، يهتم بكافة المؤشرات معًا: الوقت، التكلفة، الجودة. يعتمد كلما أمكن على نظم الرقابة التي تمنع الأخطاء قبل حدوثها فليس الهدف هو حدوث الخطأ ثم اكتشافه، يكن مرنا في المعايير وإذا استدعى الأمر تغيير الخطة يجب إعلام الجميع بذلك، فربما يترتب على ذلك تغير المعايير المستخدمة للحكم على الأداء ويجب أن يكون نظام الرقابة اقتصادي بمعنى ألا تكون الوفورات المحققة أقل من التكاليف المنفقة على النظام.

أن يسهل النظام الرقابي من تدارك الأخطاء وتدارك نواحي الضعف في النظام والعمل مع الجميع على عدم التكرار عن طريق التوجيه والإرشاد أن يقدم النظام بيانات سريعة ودقيقة عن الإنجاز وأن تكون في شكل حقائق ومكتوبة

[1] عبد المطلب ،عبد الحميد .الدراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاد القرارات الاستثمارية ،الدار الجامعية للنشر والطبع والتوسيع ،مصر 2021ص54

بقدر الإمكان الاستماع إلى رأي الآخرين ومبرراتهم لبعض الأخطاء قبل إدانتهم فلابد أن تتوقع أخطاء فليس هناك تخطيط دقيق .

الجدول رقم (1–1) :مراحل إنشاء مؤسسة

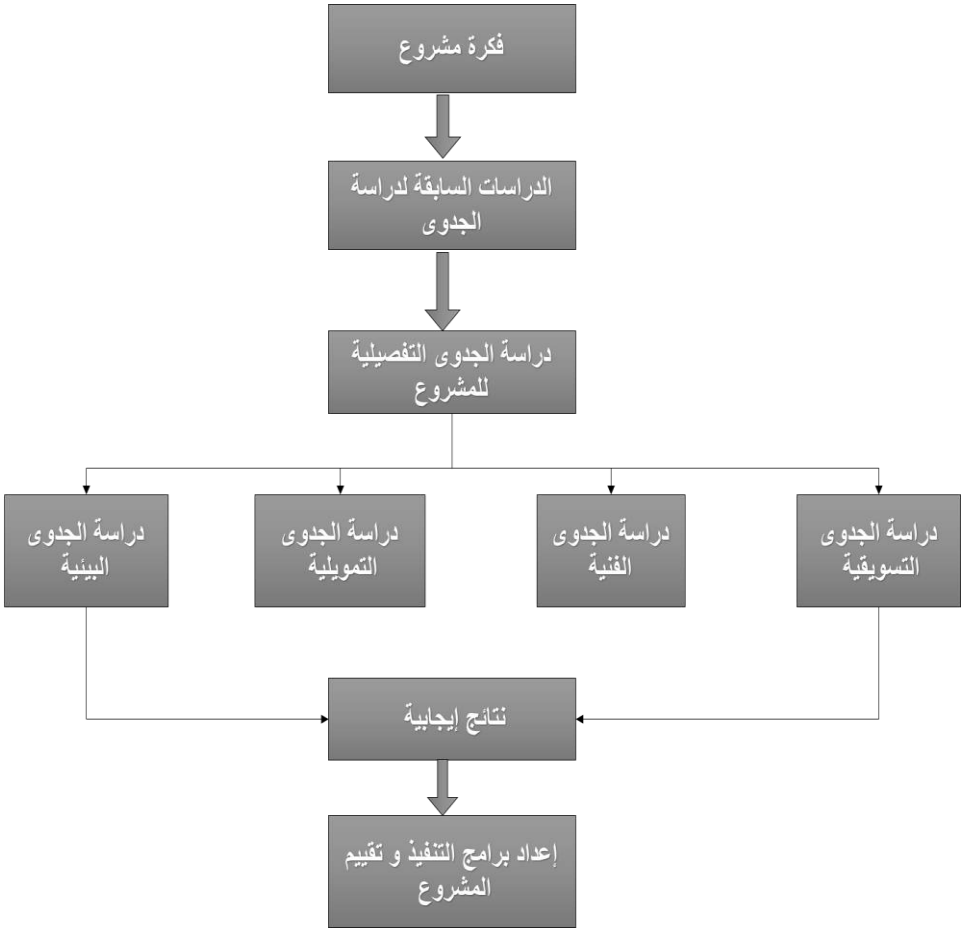

خلاصة

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بأهم المفاهيم والتعريفات والتي كان يجب عرضها من خلال دراستنا المتعلقة بماهية المقاول والمقاولاتية، وخصائصها واستعراض اتجاهاتها الفكرية المختلفة والدور الاقتصادي والاجتماعي و البيئي لها في توفير مناصب العمل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتلبية احتياجات أفراد المجتمع .

الفصل الثاني

المقاولاتية في الجزائر

تمهيد

عرف موضوع المقاولاتية في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا من طرف الحكومة الجزائرية مما دفعها لتطبيق مجموعة من الإصلاحات على المستوى التشريعي من أجل تهيئة الأرضية القانونية الملائمة للنشاط المقاولاتي. كما قامت بإستحداث مجموعة من الآليات التي تسعى من ورائها إلى ترقية المقاولاتية كإنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تعتبر هذه المؤسسات أحد ركائز التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و ذلك راجع الى مدى مساهمتها في الدخل الوطني و خلق القيمة المضافة و كذا مدى امتصاصها للبطالة و المساهمة في التشغيل بالإضافة الى الأهمية البالغة التي توليها الدولة الجزائرية لتشجيع هذا النوع من المؤسسات ،و ذلك من خلال إنشاء أجهزة الدعم و المرافقة التي حاولت تغطية عجزها المالي بتجميد أغلب الأنشطة ذات الطابع التقليدي و توجيه الشباب الى المشاريع ذات الأرباح المرتفعة خاصة أصحاب الشهادات و الجامعيين،مما أدى لظهور ما يسمى بالمؤسسات الناشئة كمحاولة لمساعدة أصحاب الأفكار الريادية، و توفير بنية تحتية تكنولوجية لها خصوصا المتعلقة بالاتصال و المعلومات والمرافقة.وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : الشكل المؤسساتي للمقاولاتية في الجزائر

المبحث الثاني :أجهزة المرافقة و الدعم في الجزائر

المبحث الثالث : المؤسسات الناشئة كنوع جديد من المقاولة في الجزائر

المبحث الأول :الشكل المؤسساتي للمقاولاتية في الجزائر

يتزايد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة إهتمام الدولة الجزائرية بموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لإرتباطها الوثيق بعملية التنمية بمختلف مجالاتها، فهي تشكل مصدرا للإبداع و الإبتكار بالإضافة إلى قدرتها الفائقة على المساهمة في زيادة الطاقات الإنتاجية و إستيعاب اليد العاملة فهي لا تتطلب أموالا ضخمة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبرى .

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك إشكالية في إيجاد تعريف موحد للمؤسسات سواءا المصغرة أو الصغيرة أو المتوسطة في أغلبية دول العالم، كذلك الأمر بالنسبة للجزائر فقد قامت بعدة محاولات لوضع تعريف لها كان أخرها الذي أقرته وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هو القانون 17-02 الذي حمل جميع الأطر التنظيمية و القانونية التي تنظم هذه الاخيرة.

أولا : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تعتمد الجزائر في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القانون 17-02 المؤرخ في 2017/01/10 و المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي ينص على ما يلي[1] : تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها بأنها مؤسسة إنتاج سلع و /أو خدمات تشغل من 01 الى 250 شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز إجمالي حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري و هي تستوفي معيار الإستقلالية ، و المقصود في مفهوم هذا القانون ما يأتي :

- الأشخاص المستخدمون : عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي .

السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل .

[1] المرسوم التنفيذي رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10،الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 02 ، المادة رقم 05 ص 05

– الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة إثنتي عشر (12) شهرا

– المؤسسة المستقلة : كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل المؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لاينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من خلال الجدول التالي نوضح تعريف المؤسسات المصغرة الصغيرة و المتوسطة وفقا لمعيار عدد العمال و كل من رقم الأعمال و الحصيلة السنوية حسب ما نصت عليه المواد 08، 09 ، 10 في المرسوم التنفيذي

الجدول رقم :تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال السنوي(دج)	مجموع الحصيلة السنوية (دج)
مصغرة	من01 الى09	اقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون
صغيرة	من 10الى49	اقل من 400 مليون	لا يتجاوز200 مليون
متوسطة	من 50 الى250	بين 400 مليون و04 مليار	بين 200 مليون و 01 مليار

المصدر: الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 17-02 ، المواد 08،09،10

يمثل الجدول التالي تصنيف المؤسسات المصغرة ،الصغيرة و المتوسطة حسب ثلاثة معايير و هي عدد العمال و رقم الأعمال السنوي و الحصيلة السنوية

ثانيا : تعريفات بعض الدول و المنظمات العالمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يشكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جوهر إختلاف بين إقتصاديات الدول ،إذ بات في الحكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد و موحد لهذه الأخيرة ،بالإضافة إلى أن كلمة صغيرة و متوسطة هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى و من قطاع لآخر في نفس الدولة .

1-التعريف البريطاني : يعرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير أو المتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية:

أ – حجم تداول سنوي لا يزيد عن مليون 14 دولار أمريكي.

ب– حجم رأس مال المستثمر لا يزيد عن 65،6 دولار أمريكي.

ج- عدد العمال و الموظفين لا يزيد على 250 شخص[1].

2-تعريف الإتحاد الأوروبي : قام الإتحاد الأوروبي بإصدار تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توصيات المفوضية بتاريخ 03أفريل 1996 وقد تم تجديده في 2003 و يكون ساري المفعول في 01 جانفي ، 2005و اعتمد في ذلك على معياري عدد العمال و الإيراد السنوي أو إجمالي الأصول، إضافة إلى معيار الإستقلالية و حسب هذا التعريف فإن المؤسسة الصغيرة هي التي تضم أقل من 50 عامل و رقم أعمالها أقل من 10 مليون أورو أو إجمالي أصولها أقل من 10 مليون أورو، أما المؤسسة المتوسطة هي تلك المؤسسة التي يتراوح عدد العاملين فيها من 50 الى 250 عامل و رقم أعمالها أقل من 50 مليون أورو أو إجمالي أصولها أقل من 43 مليون أورو[2].

3-تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 عرفتها على أنها ذات ملكية و إدارة مستقلة و لا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى ، وتعتبر كل مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل. [3]

4- تعريف اليابان: إعتمدت اليابان في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1963 على معياري رأس المال واليد العاملة ، فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300عامل، أما التقسيم حسب القطاعات فنجد: [4]

- المؤسسات الصناعية و المنجمية و باقي الفروع رأس المال المستثمر أقل من 100 مليون ين و عدد العمال لا يفوق 300 عامل.

- التجارة بالجملة رأس المال المستثمر لا يفوق 30 مليون ين و عدد العمال أقل من 100 عامل.

- التجارة بالتجزئة و الخدمات رأس المال لا يفوق 10 مليون ين و عدد العمال أقل من 50 عامل.

[1] عامر خربوطلي ، مرجع سابق ،ص 51

[2] لطيفة رجب ، رياض زروقي، نجاة يحي باي ،اعتماد حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مدخل أساسي لإنجاح مسار التنمية الإقتصادية للدولة ،الجريدة الإقتصادية للنمو و ريادة الأعمال العدد ، 02 الجزائر 2020 ص

[3] نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ماجد المؤسسات الجامعة للدراسات و النشر،الطبعة 01 ، بيروت ،ص25

[4] بن العايش فاطمة ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية للحد من البطالة-الإستفادة من التجارب العالمية-،مجلة التنمية الإقتصادية ، الوادي ، العدد06 ،2018 ، ص 135

5- تعريف منظمة العمل الدولية : تعرفها على أنها الصناعات التي يعمل بها 50 عامل و تحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تصل الى 5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 100 ألف دولار.

6- تعريف البنك الدولي: يستند البنك الدولي في تعريفه لهذه المؤسسات إلى معيار عدد العمال، و يصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل أقل من 10 عمال ، و المؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها ما بين 10 إلى 50 عامل ،أما التي تشغل مابين 50 الى 100 فهي تصنف كمؤسسة متوسطة ، و ما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة . [1]

المطلب الثاني : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

مر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بعدة مراحل و ذلك راجع للتحولات الاقتصادية التي عرفتها الدولة من مرحلة الإقتصاد الموجه القائم على التوجه الإشتراكي إلى غاية الدخول في مرحلة إقتصاد السوق.

أولا : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة 1962-1979:

قبل الإستقلال كانت جل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبارة عن وحدات صناعية صغيرة الحجم و مملوكة للأوروبيين و المعمرين ،و ارتبط دورها بخدمة أهداف المستعمر حيث كانت أغلب هذه المؤسسات متمثلة في الصناعات الإستخراجيةالتابعة للقطاع الخاص. و بعد الإستقلال ورثت الجزائر العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث كان يبلغ عددها سنة 1964 حوالي 1120 مؤسسة مع عدد عمال قدره 57480 لينتقل بعد ذلك إلى 1873 مؤسسة مع عدد عمال قدره 65053 عامل سنة 1966، و قد سلمت هذه المؤسسات إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب ، ثم أدمجت في سنة 1967 ضمن أملاك المؤسسة الوطنية، كما صدرت عدة قوانين متعلقة بالإستثمار كان لها الأثر في تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بينها[2]:

[1] معطوب السعيد ، مشري إيمان ، واقع مساهمة هيئات التمويل و المرافقة في دعم إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة مركز الدعم و الإستشارة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – خنشلة، مجلة التكامل الإقتصادي ، العدد 01 ، 2021 ، ص 371

[2] أمال بعيط، مرجع سابق ص 126

القانون الأول الخاص بالإستثمار: و الذي صدر سنة 1964 لإضفاء الإستقرار على البيئة العامة بعد الإستقلال، و لم يكن له أثر كبير في تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و ذلك رغم المزايا و الضمانات التي منحها لها.

قانون التسيير الإشتراكي : و الذي كرس التسيير الإشتراكي للمؤسسات فهي منشأة و منظمة من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية، وهي ملك للدولة تسير حسب مبادئ التسيير الإشتراكي.

و بصفة عامة، لم تكن هناك أي سياسة واضحة إتجاه هذا القطاع طيلة الفترة الممتدة من 1962-1979 فقد تم تهميش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و التركيز على بناء قاعدة صناعية ضخمة تتدخل الدولة مباشرة في تسييرها، مما أدى إلى نتائج سلبية كلفت خزينة الدولة أموالا باهظة.

ثانيا :المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة : 1980 – 1989

نظرا للتغيرات الإقتصادية الدولية نحو العولمة و إقتصاد السوق الاقتصادي، و مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول الصناعية في النمو الاقتصادي، و حسب الأهداف التي يحددها المخطط الجزائري ، كانت هناك إرادة لتأطير و توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

هذه الوضعية ترجمت بإصدار العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نذكر من بينها :

- القانون المتعلق بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الإقتصادية 1981 -1982

- قانون الإستثمار الخاص رقم 11/82 المؤرخ في 21-08-1982 و المتعلق بالإستثمار الاقتصادي الوطني الخاص و إنشاء الديوان التوجيهي للمتابعة و التنسيق للإستثمار الخاص 1983.

- قانون إستقلالية المؤسسات رقم 88/ 01 المؤرخ في 12-01-1988 المتعلق بتسيير المؤسسات العمومية و الذي أعطى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية الشخصية المعنوية و الإستقلالية المالية و الإدارية .

ثالثا : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة 1990-2000 :

مع بداية التسعينات تدهورت الأوضاع الإقتصادية للجزائر بسبب تراجع نمو الإقتصاد الوطني ، و إرتفاع التضخم و معدل البطالة ، و إستمرار تدهور ميزان المدفوعات ، و الإنخفاض الكبير في إحتياطات الجزائر من العملة الصعبة، هذه الأوضاع دفعت السلطات إلى تكريس الجهود للإنتقال من إقتصاد موجه إداريا إلى إقتصاد موجه

بآليات السوق، و تكريسا لهذا التوجه لجأت الجزائر إلى المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، كما باشرت إجراءات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي، و أهم ما ميز هذه الفترة هو:[1]

قانون النقد و القرض رقم 90-10 المؤرخ في 14-04- 1990 يشير الى مبدأ حرية الإستثمار الأجنبي في كل القطاعات غير تابعة للدولة.

المرسوم التشريعي الصادر في 50-10-1993 و المتعلق بترقية الإستثمار (قانون الإستثمار) ، و قد صدر هذا القانون لتدعيم إرادة تحرير الإقتصاد و السياسة الجديدة لترقية الإستثمار.

الأمر رقم 22/95 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية و المتضمن تحويل الملكية العامة للدولة لفائدة أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص .

صدر قرار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار المشروع الجديد لتوظيف الشباب بالمرسوم الرئاسي رقم 96/ 234 الصادر في 1996/07/20

رابعا: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة 2001 إلى يومنا هذا :

في 12 ديسمبر 2001 تم إصدار قانون رقم 18/01، و المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليرسم الخطوط الواجب وضعها حيز التنفيذ من أجل تكفل أحسن بهذا القطاع وترقيته، و المتضمن إنشاء عدة وكالات وصناديق تعمل على تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المادة 13التي تنص على أنه يتم إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض.[2]

و قد تم إنشاء عدة هيئات عامة تعمل على تقديم المشورة الإقتصادية و الفنية و المساعدات المادية والمالية لصالح هذا القطاع، نشير إليها فيما يلي :

- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI) بموجب الأمر الرئاسي 03-01 المؤرخ في 2001/08/20
- إنشاء مشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2003/02/25 لإستقبال و احتضان و مرافقة المشاريع الجديدة عن طريق تقديم الخدمات العامة المختلفة

[1] آمال بعيط ، مرجع سابق ، ص 127

[2] بن العايش فاطمة ، مرجع سابق ، ص 138

- إنشاء المجلس الوطني الإستشاري في 2003/04/22 و المكلف بترقية المناولة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودمجها في الأسواق العالمية
- إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2003/02/25
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ANDPMI) في 2005/05/03

المطلب الثالث : إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا ملحوظا ويرجع هذا التطور إلى المجهودات المبذولة من طرف الدولة ، من خلال مختلف هيئات الدعم و التمويل من جهة و الإمتيازات الضريبية الموجهة لهذا الصنف من المؤسسات من جهة أخرى . و من خلال الإحصائيات التالية سنوضح هذه التطورات التي شهدها القطاع في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019 :

الجدول رقم 2-1 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من 2015 الى 2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المؤسسات	934569	1022621	1074503	1093170	1171945
التطور	/	88052	51882	18667	78775
النسبة المئوية	/	42,09	05,07	01,73	07,06
عدد المؤسسات المنشأة	84223	108538	73314	31884	31194
التطور	/	24315	-35224	- 41430	-690
النسبة المئوية	/	28,86	-32 ,45	-56 ,51	-02,16
عدد المؤسسات المتوفاة	8646	34471	34972	21139	8195
التطور	/	25825	501	-13833	-12944
النسبة المئوية	/	29,69	01 ,45	-39,55	-59 ,28

المصدر : المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم رقم (28،30،32،33،35)

الشكل رقم 2-1 تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2015من الى 2019

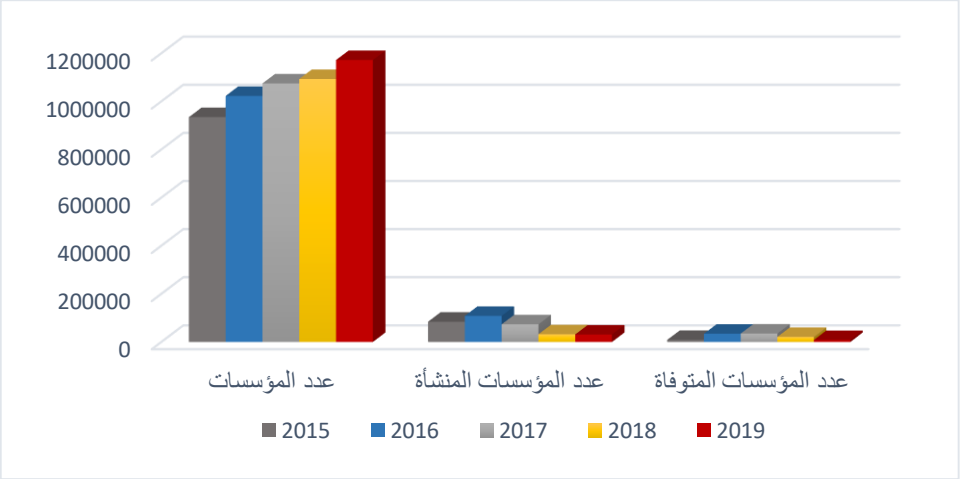

المصدر مخرجات برنامج EXEL

الملاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر بحيث انتقل العدد من 934.569 سنة 2015 ليصل إلى 1.171.945 خلال السداسي الأول من سنة 2019 و يرجع هذا إلى التسهيلات الممنوحة من طرف السلطات، وكانت أعلى نسبة زيادة سنة 2016 بقيمة 108.538 مؤسسة جديدة في حين شهدت نسبة التطور تراجعا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة بعد أن كانت 28,86% لتصبح -56,51 % بسبب الأزمة و التراجع الاقتصادي التي شهدته الجزائر خلال هذه الفترة وهذا ما أثر على معدل الزيادة فبعد أن كان موجبا أصبح سالبا . أما المؤسسات المتوفاة فقد شهدت تراجعا محسوسا و كانت سنة 2017 هي الأقل بقيمة وفيات تقدر بـ 501 مؤسسة و يعود ذلك إلى صدور القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 جانفي2017 المتضمن للقانون التوجيهي المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة وقدرة هذه المؤسسات على الإستمرارية لمواجهة الصعوبات و تحسن مناخ الأعمال من جهة أخرى .

الجدول رقم2-2 تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشكل القانوني

السنوات	2015	2016	2017	السداسي الأول 2018	السداسي الثاني 2019
المؤسسات الخاصة	934037	1022231	1074236	1092908	1171701
المؤسسات العامة	532	390	267	262	244
المجموع	934569	1022621	1074503	1093170	1171945

المصدر : إحصائيات وزارة الصناعة و المناجم رقم (28،30،32،33،35)

من الجدول أعلاه نلاحظ: أن المؤسسات الخاصة تشكل النسبة الأكبر من نسيج قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة بالمؤسسات العمومية بنسبة تفوق 99 %. شهد عدد المؤسسات الخاصة تطورا بالغ الأهمية حيث ارتفع عددها من 934037 سنة 2015 ليصل إلى 1171701 خلال السداسي الأول من سنة 2019 بالمقابل نلاحظ الإنخفاض في عدد المؤسسات العمومية وهذا راجع إلى سببين: خصخصة المؤسسات و تغيرالبنية الهيكلية للاقتصاد الوطني .

الجدول رقم 2-3: تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سنة 2015 الى 2019 حسب الحجم

السنوات	2015	2016	2017	السداسي الأول 2018	السداسي الثاني 2019
المؤسسات المصغرة	907659	993170	1042121	1068027	1136787
المؤسسات الصغيرة	24054	26281	28288	21863	30471
المؤسسات المتوسطة	2855	3170	4094	3280	4688

المصدر : إحصائيات وزارة الصناعة و المناجم رقم (35،33،32،30،28)

من خلال قراءتنا لأرقام الجدول نجد أن المؤسسات التي يرتكز عليها النشاط الإقتصادي في الجزائر هي المؤسسات المصغرة و هذا نظرا للدور الكبير الذي تمنحه الدولة لتشجع هذا النوع من المؤسسات نظرا لسهولة إنشائها بالإضافة إلى مختلف أجهزة الدعم و المرافقة التي تدعم إنشاء هذا النوع من المؤسسات .

الجدول رقم 2-4 : تطور عدد مناصب الشغل

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المناصب	2371020	2489615	2655470	2690246	2818736

عدد المؤسسات	934569	1022621	1074503	1093170	1171945
معدل التشغيل	2،53	2،43	2،47	2،46	2،40

المصدر : إحصائيات وزارة الصناعة و المناجم رقم (35،33،32،30،28)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ إرتفاع عدد مناصب العمل المنشأة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث في ظرف خمس 05 سنوات تمكن هذا القطاع لوحده من خلق ما يقارب (500000) منصب عمل جديد وهو رقم ضخم ، في حين أن معدل التوظيف لكل مؤسسة لا زال يتراوح ما بين 02 منصب لكل مؤسسة ويمكن تفسير هذه الظاهرة إلى طبيعة المؤسسات بحيث أغلبها ذات طابع حرفي و مهن حرة ولهذا معدل توظيفها يكون منخفض.

الجدول رقم 2-5 عدد المؤسسات حسب القطاعات لسنة2019

قطاع النشاط	المؤسسات في القطاع العام و الخاص	النسبة %
الفلاحة	7368	1
البناء و الأشغال العمومية	188290	29
الصناعة	102128	15
الخدمات	358996	55
المجموع	659817	100

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات الجزائرية 2019 ص09

الشكل رقم 2 -2 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب مختلف القطاعات

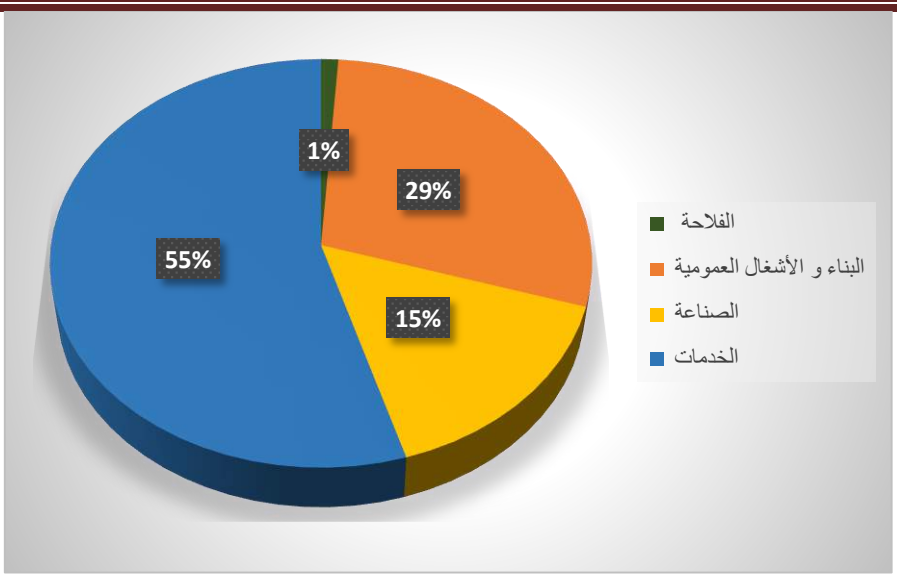

المصدر مخرجات برنامج EXEL

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تباين في توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين مختلف قطاعات النشاط و ذلك سنة 2019 ، حيث أن أكثرها نشط في مجال الخدمات والتي بلغ فيها عدد المؤسسات في قطاعي العام و الخاص 358996 مؤسسة بنسبة 55 % ، يليها قطاع البناء و الأشغال العمومية ب 188290 مؤسسة أي ما يعادل نسبة 29 % و هذا يدل على سياسة دعم الدولة التي تهدف لتدارك التأخر في المشاريع المتعلقة بهذه القطاعات ، يأتي بعد ذلك كل من قطاع الصناعة و الفلاحة بنسبة 15 % و 1 % .

الجدول رقم 2 –6 توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	النسبة
الشمال	459146	70
الهضاب العليا	144836	22
الجنوب	55591	8
المجموع	659573	100

المصدر : جريدة بيانات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العدد 35 ، 2013 ص11

الشكل رقم 2–3 توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق

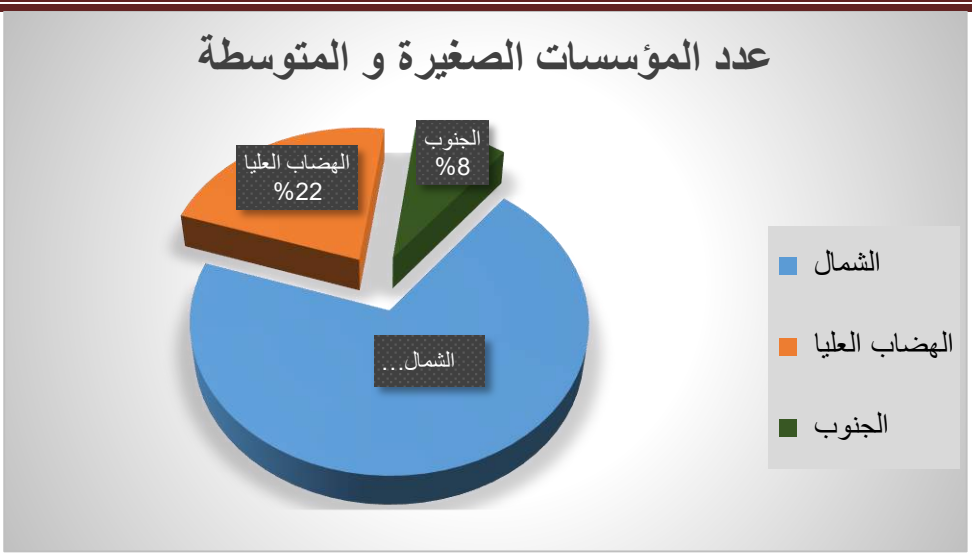

المصدر مخرجات برنامج EXEL

نلاحظ في الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة ة المتوسطة مقسم حسب المناطق حيث تحتل المنطقة الشمالية للوطن الصدارة ب 459146 مؤسسة أي بنسبة 70% ، تليها في المرتبة الثانية الهضاب العليا بنسبة 22% ب 144836، في حين تأتي مناطق الجنوب في المرتبة الأخيرة 55591 مؤسسة بنسبة 8 %.

المبحث الثاني : أجهزة المرافقة و آليات دعم المقاولاتية في الجزائر

تعتبر عملية إنشاء مؤسسة جديدة عملية محفوفة بالمخاطر نظرا لإرتفاع نسبة الفشل التى تصاحبها سواء الفشل في إنشاء المؤسسة في حد ذاتها، أو عدم قدرة المؤسسة المقامة حديثا على الإستمرار والبقاء في السوق خاصة في سنواتها الأولى من النشاط، هذا الأمر أدى الى إزدياد الوعي حول أهمية المرافقة نظرا للخدمات التى تقدمها للمقاول خلال مرحلة إنشاء المؤسسة و التى تستمر حتى بعدها لتشمل السنوات الأولى من حياتها.

المطلب الاول : تعريف أجهزة المرافقة المقاولاتية

هناك عدة تعاريف للمرافقة المقاولاتية جاء بها المختصون في المجال نذكر منها مايلي :

عرفت المرافقة بأنها "عملية ديناميكية لتنمية و تطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بالتأسيس و بداية النشاط حتى تتمكن من البقاء و النمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط

(start-up-period) ، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية و الفنية و غيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة ".[1]

عرف **André Letouski** المرافقة بأنها محاولة لتجنيد الهياكل و الإتصالات و الوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض ، و محاولة تكييفها مع ثقافة و شخصية المقاول .[2]

و يقول **Olivier Culliere** أن نشاط هيئات الدعم و المرافقة يقوم على التقريب بين الفاعلين في عملية إنشاء و تطوير المشروعات الصغيرة من الهيئات القانونية، المنظمات الإستشارية ،الجماعات المحلية ،الوكالات العامة و الخاصة، الجمعيات المهنية ،البنوك، مؤسسات التأمين، الضرائب ،مؤسسات رأس مال المخاطرة و غيرها.[3]

المرافقة المقاولاتية هي عبارة عن عمل منظم يهدف الى تقديم دعم للأفراد الراغبين في تأسيس أو إنشاء مؤسسات و التوجه نحو العمل المقاولاتي ،كما تعرف أيضا أنها عملية تهدف إلى التنمية و التطوير و دعمها من أجل البقاء و مساهمتها في دعم النمو الإقتصادي.[4]

المرافقة هي أسلوب لتفعيل الأجهزة و الهياكل من أجل إستقبال منشئي المؤسسات الصغيرة و تقديم النصائح و الإقتراحات لهم و توجيههم حول طريقة إنشاء و تنظيم مشروعهم ، بالإضافة إلى تقديم خدمات تتناسب و شخصية و قدرات كل فرد كهيكلة المشروع قبل تقديمه لمجلس المرافقة و كفالته ، وصولا إلى تكوينهم و متابعتهم

[1] لطيفة رجب ، رياض زروقي ،نجاة يحي باي ، مرجع سابقا ص 23

[2] بن يحي زهير،بن قطاف أحمد ،دور المرافقة و التكوين في ترقية المقاولاتية في الجزائر –دراسة حالة من آليات دعم المقاولاتية ،مجلة دراسات في الإقتصاد و التجارة و المالية ،مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 08 العدد 01 ، 2019

[3] لطيفة رجب ، رياض زروقي ،نجاة يحي باي ، مرجع سابقا ص 23

[4] محمد شقرون ، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة ،ماجستير،كلية العلوم التجارية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الدفعة 2014-2015 ، ص48

محاسبيا ، ماليا و إداريا حتى تمكن أصحابها تخفيف العقبات التي تعترضهم و التقليل من الصعوبات التي تواجههم[1]

أما فايول يرى أن المرافقة ممارسة لمساعدة الأفراد على إنشاء مؤسساتهم ، و تقوم على وجود علاقات إجتماعية بين صاحب المشروع و المرافق و ذلك من خلال فترة محددة (ليست دائمة) و من خلال هذه العلاقة بإمكان المقاول تحقيق تدريبات متعددة و الحصول على موارد مفيدة لتطوير مهارته ، و ذلك من أجل تحقيق مشروع على أرض الواقع .[2]

لقد سلط فايول من خلال هذا التعريف الضوء على العديد من الأبعاد منها :

- المدة أي مدة المرافقة (عدة أشهر أو عدة سنوات).
- ضرورة تردد العلاقات ما بين المرافق و المقاول .
- الفوائد التي يتحصل عليها المقاول من خلال المرافقة.

لكنه أهمل المشاكل و المصاعب التي قد يتعرض لها المنشئ خلال فترة المرافقة.

و بالنسبة ل Dokou فهو يرى أن المرافقة المقاولاتية يجب أولا أن تنبثق من هيئة داعمة دورها هو خلق و إنشاء علاقات تنظيمية من أجل انجاز وظائف أساسية للمؤسسة حديثة النشأة ، هذه المرافقة تبقى مستمرة إلى غاية حصول المؤسسة على إستقلاليتها .

[1] طلحي سماح،دور أجهزة المرافقة في دعم إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 05 ،جوان 2016،ص298

[2] غيتي نسرين،مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة –دراسة ميدانية بوكالة دعم و تشغيل الشباب بقسنطينة ، ماجستير تنمية و تسيير موارد بشرية –جامعة منتوري قسنطينة ،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ،الدفعة 2008-2009 ، ص 16 .

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن المرافقة المقاولاتية هي عبارة عن خدمات مقدمة من طرف هيئات لمساعدة أصحاب المشاريع و المتمثلة في النصائح و التوجيهات حول طريقة انشاء مشروعهم ، إضافة إلى التكوين و المتابعة المحاسبية و المالية و الإدارية مما يقلل الصعوبات التي قد تواجههم.

المطلب الثاني : أشكال المرافقة المقاولاتية

تتمثل أشكال المرافقة فيما يلي :

المرافقة المعنوية : و هي من أهم أنواعالمرافقة التي يحتاجها المنشئ منذ النقطة الأولى لإنطلاق مشروعه فهذه المرافقة تقدم للمنشئ النصح و التوجيه و الإرشاد حيث تعمل على بلورة أفكاره أو ضبطها و تجسيدها على أرض الواقع، لأنه عادة عندما يفكر المنشئ في إنشاء مشروعه تتراود عليه عدة أفكار، و هو في هذه الفترة بحاجة لمن يؤكد له صلاحية هذه الفكرة و إمكانية تطبيقها على الواقع حتى لا تبقى مجرد فكرة، ثم يحدد له ما هي الإستراتيجية التي سيتبعها للوصول إلى الهدف الذي يجب عليه تحديده بدقة ،و هذا هو الدور الذي يلعبه المرافق في أولى مراحل عملية مرافقته للمنشئ حيث يقوم برفع معنوياته و تشجيعه. [1]

المرافقة الفنية : في هذه المرحلة يقوم المرافق بمساعدة المنشئ في دراسة الجدوى الإجتماعية أي الموارد الإجتماعية التي يحتاجها لمشروعه و تحديد الشروط اللازمة لإنجاح المشروع من إختيار للموقع و الآلات ، وكذلك مساعدة صاحب المشروع فيما يتعلق بأساليب الإنتاج و إستخدام الأنظمة المعلوماتية بعد أن يكون قد حدد هو و المرافق الهدف الذي يريد الوصول إليه بدقة ، و ذلك بأن يجردا و بالتفصيل كل حيثيات المشروع دون إهمال أي شئ منها ، لأن أي خطأ أو تهاون في هذه المرحلة يؤدي إلى نتيجة مآلها فشل لهذا يجب أن يتوقع المرافق و المقاول كل المخاطر و

الصعاب التي يمكن أن يواجهها خلال تنفيذ فكرة المشروع ، لأن هذه المرحلة من المشروع تعتبر حساسة لأنها مرحلة إتخاذ القرارات،ووضع التكتيكات التي سيتبعانها لتنفيذ الإستراتيجية التي حدداها في المرحلة الأولى من المرافقة.

[1] رحيم حسين ، نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،مجلة الإقتصاد و المجتمع ،كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة منتوري ،العدد3 ، 2005 ، ص 41، 42

المرافقة الإعلامية : تتمثل في المساعدات التي يقدمها المرافق للمنشئ و هي أن يوجهه للطرق التي تمكنه من إقامة أنظمة المعلومات و الإتصال داخل مؤسسته ،كما يتضمن هذا النوع من المرافقة مجال التسويق لقطاع المؤسسة الصغيرة، و لهذا يجب على المرافق أن يمنح المقاول المساعدة في مجال كيفية الإشهارو الترويج لمنتجه .

المرافقة أثناء التدريب و التكوين : و تعتبر المرافقة هنا بمثابة عملية تلقين و تعليم ففي هذه المرحلة يقوم المرافق بتلقين دروس للمنشئ عن المقاولة، و كيفية إنشاء مؤسسة و يعرفه بصفات المقاول الناجح الذي يعتبر قائدا و مبادرا، حيث يرتبط هذا النوع من المرافقة بضرورة تشكيل مجمع من المنشئين قائم على الكفاءات.و هذا التدريب و التكوين مستمر مع إستمرار المؤسسة الصغيرة فهو لا يتوقف عند مرحلة من مراحل إنشاء المؤسسة .

المرافقة التكنولوجية : فضلا عن ضرورة توفير قاعدة تكنولوجية وطنية، ينبغي تشجيع المؤسسات الصغيرة على التكنولوجيا و استخدامها و ذلك من خلال التوجيهات التي يقدمها المرافق للمنشئ عن التكنولوجيا الحديثة و دعم أسعارها .

المرافقة الإدارية : تتمثل في التسهيلات التي يقدمها المرافق للمنشئ و المتعلقة بالاجراءات الإدارية، كتبسيط الوثائق الإدارية الخاصة بالترخيص و التسجيل و إجراءات الحصول أو إمتلاك العقار.

المرافقة المالية : هي أهم ما ينتظره المنشئ عموما حيث تشمل المساعدة المتعلقة بالتمويل، خاصة ترقية الإدخار و مؤسساته و المساهمة في ضمان جزء من القروض، و تخفيض تكلفة التمويل، و تمويل آجال السماح، و الإعفاء الكلي أو الجزئي، و لفترة محددة من الضرائب و الرسوم الجمركية، أو إعفاء من الضمان الاجتماعي خلال فترة محددة، و كذا منح مساعدات مباشرة خاصة لبعض المشاريع كمشروعات التجديد أو تلك التي تساهم في تشغيل عدد ما من العمال أو المشروعات التي تقام في المناطق النائية .[1]

المطلب الثالث : أجهزة دعم و مرافقة المقاولاتية في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنسلط الضوء على أهم آليات دعم و مرافقة المقاولاتية التي تم وضعها من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

[1] غيتي نسرين،مرجع سابق ، ص 59

أولا : الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (ANADE)

أنشئت هذه المؤسسة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 وقد كانت في البداية موضوعة تحت إشراف رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل و المتابعة العملية لنشاطها تم تحولت لتصبح تابعة لوزارة التشغيل و التضامن الوطني و هي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي[1]

تسعى الوكالة لتشجيع قطاع التشغيل الشباني من خلال مساعدة الشباب البطالين في إنشاء مؤسسات مصغرة وتوسيعها، بحيث تستهدف سنة شريحة معينة من الشباب و الذين تتراوح أعمارهم بين 19 إلى 35 سنة شريطة أن يمتلكوا مجموعة من المؤهلات و الخبرات الدهنية .تعتبر هذه الوكالة من أهم هيئات الدعم الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها موجهة لفئة الشباب الذين تعتبرون الفئة الأوسع في المجتمع الجزائري (70 % من العاطلين عن العمل) و تتمثل مهام الوكالة فيما يلي:

- تدعيم و تقديم الإستشارة و مرافقة الشباب ذوي المشاريع الإستثمارية .
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين إستفادت مشاريعهم من قروض البنوك بمختلف الإعانات و الإمتيازات التي تمنحها الوكالة .
- القيام بمتابعة الإستثمارات التي ينجزها ذوي المشاريع .
- وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الإقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم .
- إحداث بنك للمشاريع المفيدة إقتصاديا و إجتماعيا .

لكن في 22 نوفمبر 2020 تم تغيير تسميتها لتصبح الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و ذلك وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 20-329 ، وفضلا عن مهامها المحددة في قانونها الأساسي فإن الوكالة مكلفة أيضا ب[2]

- تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الاجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهم .

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية ، العدد 52، 1996،ص12

[2] المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، العدد 70، المادة 06 ، ص 09

- إعداد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالإشتراك مع مختلف القطاعات المعنية .

كما تقوم الوكالة بتشجيع إستحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني, والسهر على عصرنة و تقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها, إلى جانب إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي, بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة .

و تعمل ايضا على عصرنة و رقمنة اليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة, وتشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة .

ثانيا :الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

هو هيئة حكومية أنشئت في سنة 1994 للتخفيف من العواقب الاجتماعية الناجمة عن التسريحات الجماعية للأجراء العاملين بالقطاع الاقتصادي والمقررة نتيجة لتطبيق مخطط التعديل الهيكلين تأسس بالمرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994،يعمل الصندوق على أداء مجموعة من المهام وهي عبارة عن مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تقليص خطر البطالة الاقتصادية، حيث يوفر أيضا المساعدة في إنشاء المؤسسات لكبار السن العاطلين عن العمل بين 30 و 50 عاما، بالشراكة مع وزارات ومؤسسات الدولة ، تعمل CNAC على ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من إنجاز المزيد من المشاريع، كما توفر أيضا خدمات أو مساعدات مالية تشبه إلى حد بعيد ما تقدمه ANSEJ (قرض ثلاثي بين المقاول،CNAC والبنك) ، وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع ، وقد تطرق المرسوم التنفيذي رقم 02-04 إلى كل الشروط التفصيلية لذلك، حيث يمول الصندوق نشاطات إنتاج السلع والخدمات ويوجه بصفة أكثر عند اقتناء التجهيزات ، ويستخدم صيغة التمويل الثلاثي على مستويين :[1]

[1]علي عبد الحق و بيلال أحمدوش ، المرافقة المقاولاتية في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - دراسة تقييمية لولاية تيبازة - ،المجل الدولية للأداء الإقتصادي ، المجلد 03 ، العدد 02 ،ص 91 ، 92 .

المستوى الأول : عندما تكون قيمة الاستثمارأقل أو تساوي 5 ملايين دينار جزائري .

المستوى الثاني : عندما تكون قيمة الاستثمار أكثر من 5 ملايين دينار جزائري, تقل أو تساوي 10 ملايين دينار جزائري .

كما يقدم الصندوق قروض بدون فائدة و إعانات لكراء محل لإيواء المؤسسة الصغيرة،يقدم الصندوق إعانة بمبلغ يقدر ب 500.000 دينار جزائري بدون فائدة لكراء محل لإيواء النشاطات المستقرة ، و لإقتناء مقاولات متنقلة بالنسبة للأنشطة غير المستقرة .

يساعد الصندوق حاملوا شهادة التعليم العالي على إنشاء مكاتب جماعية وفقا للصيغ السابقة كما يستفيدون من جمع حصص الحد الأقصى للإستثمار وفقا لعدد الشباب أصحاب المشاريع، و إرجاء لمدة ثلاث سنوات لتسديد القرض البنكي ولمدة سنة لدفع الفوائد البنكية ، إعانة بمبلغ يصل إلى مليون دينار جزائري لكراء محل لإيواء المكتب الجماعي.

ثالثا :الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI :

هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي[1] أنشئت بموجب القانون رقم 01-03 المؤرخ في 30 أوت 2021 في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن يخول للوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تسهيل تنفيذ مشاريع الإستثمار و التي قد تكون في شكل :

-إنشاء مؤسسات جديدة

-توسيع قدرات الإنتاج

-إعادة تأهيل و هيكلة المؤسسات

-المساهمة الجزئية أو الكلية في خوصصة بعض المؤسسات العمومية

[1]المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 55 المادة 01 ،الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2003 ص 08

لا يقتصر دور الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة فقط و لا على الإستثمارات المحلية ، بل يشمل كل أنواع الإستثمارات و لهذا نجد لهذه الوكالة عدة مهام يمكن حصرها فيما يلي[1] :

* ضمان ترقية و تطوير و متابعة الإستثمارات الأجنبية و المحلية
* إستقبال و إعلام و مساعدة المستثمرين المقيمين و غير الذين يرغبون في إقامة المشاريع
* تسهيل إجراءات تشكيل المؤسسات الجديدة و تنفيذ المشاريع
* تسهيل إجرءات تشكيل المؤسسات الجديدة ، و تنفيذ المشاريع من خلال الشباك الوحيد
* منح الإمتيازات المترتبطة بالإستثمارات
* تسيير صندوق دعم الإستثمار
* تسيير المحفظة العقارية التابثة الخاصة بالإستثمار
* المساهمة في تنمية و ترقية الفضاءات و الأشكال الجديدة للإستثمارات داخل الإقتصاد الوطني

كما تكلف الوكالة أيضا بمتابعة الإستثمارات من خلال التحقق من مستوى التقدم في إنجازها و التأكد أيضا من مدى إحترام المستثمر للقواعد و الإلتزامات المتفق عليها مقابل المزايا التي منحت له إضافة إلى إمكانية قيام الوكالة بإجراء أي تحقيق ضروري قصد التدقيق في مدى إنجاز الإستثمار الذي استفاد من المزايا الممنوحة

رابعا : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص رقم تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي[2]، توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة ، و تتمثل مهامها الأساسية في[2]:

- تسيير هذا الجهاز وفق التشريع المعمول به، و دعم و نصح و مرافقة المستفيدين و منح سلف بدون فوائد
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة بمختلف المساعدات التي تمنح لهم،و تكوين ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة ، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 55 المادة 03 ،الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2003 ص 09

2 المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، ص18

- نصح و دعم المستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي و رصد القروض و تكوين علاقات دائمة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع.
- إبرام إتفاقيات مع كل هيئة و مؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية و تحسيسية .

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض على تسيير صيغتين للتمويل هما:

تمويل شراء المواد الأولية : تكلفة المواد لا تتعدى 100000 دينار جزائري قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة بمفردها

تمويل إنشاء مشروع : تكلفة المشروع لا تتعدى 1000000 دينار جزائري من أجل إقتناء عتاد صغير و مادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة وهو عبارة عن تمويل ثلاثي : البنك 70% ، المقاول 1 % ،الوكالة 29 %

خامسا : حاضنات الأعمال

عرفت حاضنات الأعمال في الجزائر تحت مسمى مشاتل المؤسسات في القانون رقم 02/17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث جاء ذكرها في نص المادة (20) كما يلي: تنشأ هياكل محلية تابعة للوكالة تتكون من:

– مراكز دعم و إستشارة (مراكز التسهيل سابقا) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهمتها الأساسية دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانماؤها وديمومتها ومرافقتها .

– مشاتل المؤسسات المكلفة بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها"

وعليه تجسدت حاضنات الأعمال في الجزائر في شكل مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل ودعم هذه المؤسسات .

1) **مشاتل المؤسسات:** تقرر إنشاء مشاتل المؤسسات مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، وعرفت بموجب هذا المرسوم في المادة الثانية بأنها

"مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" . وتتخذ مشاتل المؤسسات أحد الأشكال التالية[1]:

- المحضنة: هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

- ورشة الربط: هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية .

- نزل المؤسسات: هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث

و تكلف المشاتل بالمهام التالية :

- استقبال و احتضان و مرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة و كذا أصحاب المشاريع.
- مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات و العراقيل التي تواجهها.
- تتولى المشاتل فيما يتعلق بتسيير المحلات احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة و احتياجات نشاطات المشروع .
- تضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي و يمكن أن تختار المشتلة تطوير استعمال التكنولوجيات الحديثة الأكثر تقدما .

2) **مراكز التسهيل (مراكز دعم واستشارة)** : حددت الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات حسب المرسوم التنفيذي رقم 03- 79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 ،و هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري لها شخصية معنوية و تتمتع بالإستقلال المالي .

تتولى مراكز التسهيل القيام بالمهام التالية[2]:

دراسة الملفات التي يقدمها حاملي المشاريع أو المقاولون و الإشراف على متابعتها.

* تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية و ذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني .
* مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية.
* مرافقة أصحاب المشاريع و المقاولين في ميداني التكوين و التسيير.

[1] لخضر عيسى وعائشة العربي ، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة دولة الجزائر، ص 278
[2] لخضر عيسى وعائشة العربي ، مرجع سابق ص 280

* تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرص الاستثمار و الدراسات القطاعية و الإستراتيجية و الدراسات الخاصة بالفروع.
* تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير و التسويق و استهداف الأسواق و تسيير الموارد البشرية و كل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الثالث : المؤسسات الناشئة كنوع جديد من المقاولة في الجزائر

تسعى المؤسسات الناشئة startup في طبيعتها إلى تقديم حلول وطرح خدمات رائدة في السوق وهي من أحد سمات العصر الحديث حيث أنها تعمل على إيجاد حل لمشاكل ليس لها حلول أو إيجاد حلول أفضل من الموجودة في الوقت الحالي، حيث تتسم بالإبداع والقدرة على إحداث تأثير كبير ولا يكون الحل فيها واضحا ولا يمكن ضمان النجاح، كما تتميز هذه المؤسسات بكونها شركات شابة يافعة وأمامها خياران: إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة ،أو إغلاق أبوابها والخسارة.

المطلب الأول : ماهية المؤسسات الناشئة والفرق بينها و بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا : تعريفات المؤسسات الناشئة

حسب القاموس الإنجليزي تعرف المؤسسة الناشئة": start-up هي مشروع صغير في بداية مهده و تتكون كلمة من جزأين Start و هو الإشارة إلى فكرة الإنطلاق وup الذي يشير لفكرة النمو القوي ."

تم تعريف المؤسسة الناشئة حسب رائد الأعمال الشهير Steve blankستيف بلانك على أنها منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج إقتصادي يسمح بالنمو، مربح بشكل متكرر و يمكن قياسه، إنها تختبر نماذج إقتصادية مختلفة و تكتشف بيئتها و تتكيف معها تدريجيا، أي أن الشركة الناشئة يجب تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع و له تأثير على السوق الذي تود التواجد فيه و العمل به بشكل فوري .[1]

[1] بخيتي علي،بوعوينة سليمة ،المؤسسات الناشئة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر-واقع و تحديات-،مجلة دراسات و أبحاث- مجلد12، العدد 4،سنة 2020 ، ص536 .

كما عرفها Paul Graham في مقاله حول النمو growth على أنها شركة صممت للنمو بسرعة، أي (growth=start-up) ولكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة (Startup company) في حد ذاتها.[1]

وبحسب باتريك فريدسن Patrick Fridenson أن تكون الشركة الناشئة لا تتعلق بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط، ويجب أن تتضمن وتستوفي الشروط الأربع التالية:[2]

- نمو قوي محتمل
- إستخدام تكنولوجيا حديثة
- تحتاج لتمويل ضخم
- سوق جديد مع صعوبة تقييم المخاطرة

المؤسسات الناشئة هي": المشاريع التي تحمل أفكارا ريادية وسباقة تمثل حلول لمشاكل قائمة، وتمثل نقطة انطلاقة للبحث والتطوير، وبمتاز هذه المشاريع بمخاطر عالية جدا ولهذا ففرص حصولها على التمويل منخفضة جدا، كما

أنها لا تقتصر على مجال التكنولوجيا بل يمكن أن نجدها في أي مجال أو قطاع".[3]

كما أن نيل بلومينتال الذي شارك في تأسيس و إدارة شركة Warby Parker لبيع النظارات الشمسية، قد عرف الشركة الناشئة على أنها شركة تعمل على إيجاد حل لمشكلة غير واضح كيف يمكن حلها و غير مضمون نجاح هذا الحل.[4]

وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، و بغض النظر عن حجم الشركة، أو قطاع أومجال نشاطها، كما أنها تتميز بإرتفاع

[1] علي محبوب،علي سنوسي، : التسويق الإلكتروني ودور المؤسسات الناشئة في تلبية احتياجات العملاء في الجزائر – دراسة لشركة جوميا الجزائر Algérie Jumia - المؤتمر الدولي الافتراضي حول: دور المؤسسات الناشئة startups في تحقيق الإقلاع الاقتصادي الجزائري المنشود، 2020 ،ص 04 .

[2] د. بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم و تنمية المؤسسات الناشئة startups: دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الإقتصادية ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ،الجزائر، المجلد 04،العدد02 ، 2018 ، ص 240

[3] فاطمة فوقة، صليحة فلاق، محمد تقرورت ، الاستثمار الجريء كمدعم لتمويل المشاريع الناشئة وسبل تفعيله في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 17 ، العدد 25 ، 2021 ، ص 254

[4] بخيتي علي،بوعوينة سليمة، مرجع سابق ،ص 536

عدم التأكد ومخاطرة عالية مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع إحتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها .

ثانيا : معايير تصنيف المؤسسات الناشئة

من بين الدراسات البحثية الرائدة المنشورة حول تعريفات المؤسسات الناشئة، دراسة Micheal I. Luger و jun koo سنة 2005 ، وفي هذه الدراسة حدد الباحثان ثلاثة معايير رئيسية لوصف المؤسسات الناشئة تساعد في تمييز هذه الأخيرة عن المؤسسات التقليدية الجديدة الأخرى و تحسن من عملية تقييم التأثيرين الإقتصادي والإجتماعي من خلال التركيز بشكل رئيسي على المؤسسات ذات الصلة، وهذه المعايير هي :[1]

1- مؤسسة جديدة:

تستخدم معظم الدراسات حول المؤسسات الناشئة كلمة "جديدة" كمميز رئيسي لها. وهذه الكلمة تعني إنشاء مؤسسة جديدة تماما لم تكن موجودة سابقا كمؤسسة. وهذا المعيار يستثني المؤسسات التي أنشئت بإجراء تغيرات في الإسم أو الملكية أو الموقع أو الوضع القانوني. ويمكن الوصول إلى تاريخ إنشاء المؤسسات الجديدة بسهولة وذلك بالرجوع إلى سجلات السجل التجاري مثلا .

2- مؤسسة نشطة :

يرى الباحثان أنه من المهم إضافة كلمة "نشطة " لكي تعتبر المؤسسة مؤسسة ناشئة ، ينبغي ألا تكون جديدة فحسب بل ينبغي أن تنخرط أيضا في تجارة السلع و/أو الخدمات، وقد دعم هذا الإتجاه التعريف الذي قدمته Dun & Bradstreet Corporation حول المؤسسات الناشئة حيث وصفتها بأنها "مؤسسات نشطة تم افتتاحها حديثا ". ومن المهم استثناء المؤسسات غير النشطة أو" الورقية التي لا توظف عمالا ولا تستثمر في رأس المال، من مجموع المؤسسات الناشئة في منطقة ما، على الأقل لأغراض أبحاث التنمية الإقتصادية إن إضافة معيار "نشطة" كعامل تمييز ثان سيغير من طريقة تحديد تاريخ إنشاء المؤسسات الناشئة الجديدة، إذ لا تبقى السجلات مصدر بيانات مناسب، بل يحدد تاريخ الإنشاء بتاريخ صرف أول راتب بدوام كامل لأول عامل من عمال هذه المؤسسة.

[1] مفروم برودي، المؤسسات الناشئة في الجزائر- الواقع و المأمول -، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية،المجلد 07،العدد03 ،2020،ص 347-346

3- مؤسسة مستقلة :

يمكن إنشاء مؤسسات جديدة من قبل مؤسس واحد أو مجموعة من المؤسسين الفرديين، ولكن هناك أيضا المؤسسات الجديدة التي أنشأتها شركات قائمة كفروع لها. وهنا وجب التمييز بين المؤسسات الجديدة التي تم تأسيسها كفروع والمؤسسات الجديدة التي أنشأها المؤسسون الأصليون والتي يرجح أن تقدم أفكارا جديدة إلى المنطقة. إن اعتبار المؤسسات التابعة لشركة "أم" كمؤسسة ناشئة سيؤدي إلى تشويه الصورة من حيث إحتياجات المؤسسة الناشئة وأدائها، حيث تعتمد هذه مؤسسات "الفروع" على دعم الشركات الأم في الموارد والقدرات، في حين يتعين على المؤسسة الناشئة أن تبدأ من الصفر ولها وصول محدود إلى مثل هذا الدعم. إن هذا التمييز يسمح إستهداف الحوافز والدعم المقترحين للمؤسسة الناشئة التي تؤسس من رواد الأعمال بشكل مباشر، في حين يمكن للشركات التي لها فروع أن تستفيد من خطط الحوافز والدعم الأخرى التي تستهدف الشركات القائمة والناضجة التي تخطط للنمو في قطاعات محددة أو في مناطق جغرافية محددة .[1]

المطلب الثاني : مراحل نمو المؤسسات الناشئة و الفرق بينها و بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

رغم نتميز المؤسسات الناشئة بالنمو المستمر إلا أنها تمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة ، و هذا ما يميزها عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أولا : مراحل نمو المؤسسات الناشئة

مرحلة قبل الانطلاق

طرح نموذج أولي لفكرة ابداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، من طرف شخص ما، أو مجموعة من الأفراد وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل، والبحث عن التمويل، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع امكانية الحصول على بعض المساعدات سواء من طرف الحكومة أو من طرف الأفراد[2] .

[1] نفس المرجع السابق ، ص 347

[2] علي محبوب،علي سنوسي، مرجع سابق ، ص 5

مرحلة الانطلاق :

في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه صاحب الفكرة في هاته المرحلة هو أن يجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الأشخاص المستعدين للمغامرة بأموالهم عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية. في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الاعلام بالدعاية للمنتج .

مرحلة مبكرة من الاقلاع والنمو:

يبلغ فيها المنتج الذروة و يكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع .

مرحلة الانزلاق التدريجي والتسلق

بالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع ، حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها مرحلة وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة[1].

يستمر رائد الاعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه واطلاق اصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم اطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع.

مرحلة النمو والصعود: في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع، حيث يحتمل أن

[1] علي محبوب،علي سنوسي، مرجع سابق ص 6

من 20 الى 30 % من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة.

ثانيا :الفرق بين المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعتقد البعض ان المؤسسة الناشئة هي مؤسسة صغيرة او متوسطة في بداية إنشائها و هذا للإنتشار الواسع في مجال الأعمال كما يعتقد أصحاب الأفكار و الأعمال التجارية ان مشروعاتهم التجارية يمكن ان تصنف مع المشروعات الناشئة و انها تملك صفة الريادية و تنتمي لمجال ريادة الأعمال في حين أنها من الممكن أن تكون مشروعا تجاريا صغيرا لكن هناك عدة فروق بين المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نوجزها حسب مايلي [1]:

❖ **الفرق من حيث الهدف من التأسيس :**

المؤسسة الناشئة: عند التفكير في إنشاء مؤسسة ناشئة في أي من المجالات يكون لدى صاحب الفكرة التصور الذي يجعله يعتقد ان شركته بدأت لتكون مشروع قابل للتطوير و شركة كبيرة و يقدم من خلالها منتج او خدمة تحدث تأثير على السوق و الصناعة بشكل عام و تغير في سلوك المستهلك أيضا و من الممكن ان تخلق سوق مستهلكة جديدة من الأساس .

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: لا تقدم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على اختلاف مجالات عملها افكارا و حلولا مبتكرة لاحتياجات الناس و لكن يتم تنفيذها في اطار السوق المحلية و تعتمد على صاحب المشروع الذي لا يستهدف ان يتحول مشروعه الى فكرة ضخمة و لكن يسعى الى تحقيق التوسع و الوصول الى معدلات ربح عالية

❖ **خطوات التأسيس :**

المؤسسات الناشئة: تعتمد أغلب الشركات على الابتكار عند العمل على تقديم منتج أو خدمة و الأمر الذي لا يمكن تحديده مما يعني أن فرص حصول المؤسسة على الدعم و التمويل منخفضة قليلا سواءا من المستثمرين

[1] بخيتي علي،بوعوينة سليمة، ص541

أو من خلال الإعتماد على القروض البنكية تحتاج الى مجهود أكبر من رائد الأعمال فلا وجود لنموذج أعمال محدد يمكن له ان يتبعه أو معرفة بالعدد الفعلي للعمال أو الموظفين الأمر كله يعتمد على التجربة بشكل فعلي[1]

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تعتمد هذه المشروعات على خطة عمل واضحة ففي الغالب يمكن لصاحب المشروع أن يستلهم من تجارب و مشروعات المحيطين به و يبدأ في التجهيزات و الخطوات بشكل أسرع كما أن معرفته بالتراخيص التي يستلزمها مشروعه يخلق لديه فرص اكبرفي الحصول على التمويل و الإلمام بإحتياجات المشروع و خطوات تأسيسه .

❖ **البيئة الصناعية أو السوق المحلي :**

المؤسسات الناشئة سبب عدم وجود خطة عمل واضحة لهذه الشركات التي تعتمد بصورة كبيرة على الابتكار و التجريب إلى جانب قدرتها المحدودة في توفير فرص عمل كون الوظائف أو الفرص التي تتيحها أو تحتاج إليها ليست معرفة من البداية تجعل وجود فرص تدعمها و تساهم في إنجاحها أقل نسبيا .

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: الثأثير الذي تحدثه المشروعات الصغيرة و المتوسطة على الأقتصاد المحلي واضح و محدد فهي تتمكن من توفير فرص عمل بصورة أكبر و إحتياجاتها التمويلية ليست ضخمة التي تمكنها من الربح و لذلك تجد دعما أكبر من المجتمع الصناعي و توفر لها الدولة قروض تمويلية و تسهيلات.

❖ **التمويل :**

المؤسسات الناشئة: طرق تمويل الشركات الناشئة قد تكون مختلفة فرائد الاعمال يملك فكرة يملك فكرة مبتكرة و قادرة على التغيير فيبدأ بالبحث عن مستثمر يؤمن بها و بأهميتها أو يمكن أن يشارك بها في مسابقات ريادة الأعمال المتاحة و غيرها من الطرق و الوسائل التي يمكن أن يستحدثها ليمول بها شركته .

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: مسألة نمويل أي مشروع صغير أو متوسط يعتمد على صاحب المشروع نفسه فهو يقوم بتمويله من ماله الشخصي أو من خلال الاقتراض من البنوك و المنح التمويلية المتاحة (أجهزة الدعم و المرافقة)

❖ **مدة المشروع أو الفكرة :**

[1] نفس المرجع السابق ، ص 341

المؤسسات الناشئة: يصف كثيرون المؤسسات الناشئة بأنها مؤقتة بمعنى أنها إما تتحول إلى شركة كبيرة خلال سنوات أو تبقى لتصبح مشروع صغير لأنها تعمل على منتج أو خدمة يمكن تكرارهما و قابلان للتطوير .

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: إستمرار المشروعات الصغيرة و المتوسطة يعتمد على مدى قدرة أصحابها على تحقيق الإستقرار و الربح فهي طالما تعمل و تنتج و يمكن توسيع نطاقها قليلا تظل ناجحة و مستمرة إلى فترة غير معلومة.

المطلب الثالث : المؤسسات الناشئة في الجزائر

في إطار ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقطاع واعد و معول عليه لتحقيق التنمية في الجزائر ، ظهرت المؤسسات الناشئة و الإبتكار كقاطرة أمامية لهذا القطاع ، تستوجب الاهتمام و الدعم بكل آليات التي تساعدها في أخذ المكانة التي تستحقها ،لأجل الحد من هجرة الأدمغة و تجسيد مخرجات البحث العلمي .

أولا: تعرف المشرع الجزائري للمؤسسة الناشئة

أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعلامات "الشركات الناشئة " و "المشاريع المبتكرة" و "الحاضنات" وتحديد مهامها و تشكيلتها و سيرها ، و قد ذكرهذا المرسوم في فصله الرابع مجموعة الشروط التي بموجبها تمنح علامة مؤسسة ناشئة ، حيث نصت المادة 11 منه على أنه تعتبر "مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري ، و تحترم المعايير التالية :[1]

- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني سنوات
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة الناشئة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة
- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية
- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50 % على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق إستثمار معتمد من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية

[1] المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في 2020/09/15 ، المادة 11 ص 11

- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل [1]

ثانيا: صيغ التمويل المتوفرة في الجزائر:

أ – صيغ تمويل كلاسيكية: توفر البيئة الجزائرية لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة الجديدة صيغ تمويل كلاسيكية مثل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANADE والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC والوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM , لكن هذه الصيغ غير مناسبة للمؤسسات الناشئة، فالواقع يستدعي هذه الصيغ غير مناسبة للمؤسسات الناشئة، فالواقع يستدعي (Capital risk) تبني صيغة التمويل عن طريق رأس المال المخاطر أو المجازف .

ب – صندوق تمويل المؤسسات الناشئة : تم إطلاق صندوق دعم وتطوير المنظومة الإقتصادية للمؤسسة الناشئة رقم 302-150 و الذي تم نشره في قانون المالية لسنة 2020 وقانون المالية التكميلي 2020، و هو يغطي النفقات التالية : دراسات الجدوى، تطوير خطة العمل ، المساعدة التقنية، التكاليف المتعلقة بإنشاء نموذج أولي ، التكوين فضلا عن حاضنات "المؤسسات الناشئة " و ترقية النظام.

لكن إطلاق صندوق تمويل المؤسسات الناشئة هو بمثابة حل مؤقت فقط ، لأن القوانين التي تتضمن صيغة التمويل بالمخاطرة، لم تصدر بعد في الجزائر، وهذا نتيجة عدم تطور النظام المصرفي الجزائري في الجزائر بالإضافة إلى أن البنوك التجارية تقوم بتمويل هذه المؤسسات عن طريق الضمانات "العينية" وهي ضمانات تعجيزية للشباب المبتكر والمبدع، الذي لا يمتلك أصلا عقارات أو رؤوس أموال كبيرة يضمن بها القروض البنكية المتوسطة والطويلة المدى فضلا عن تكاليف هذه القروض . لذلك ستسعى الجزائر مستقبلا لفتح رأس المال أمام القطاع الخاص من أجل تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق "رأس المال المخاطر" والذي يعني تمويل مشاريع الشباب من قبل الخواص المستعدون للمخاطرة بخسارة رأس المال، في مقابل الحصول على عائد مرتفع أو الفشل دون مطالبة الشباب بتقديم ضمانات عينية هم أصلا لا يمتلكونها. فالدولة الجزائرية لا يمكنها الإستمرار في تمويل ودعم هذه المؤسسات، لأنها تستنزف خزينة الدولة وبدون مقابل .

ج – المشاركة في الأسهم :

[1] مفروم برودي،المؤسسات الناشئة في الجزائر-الواقع و المأمول ، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، جامعة المجلد 07 ،العدد 03 ، ص 346

- SOFINANCE : وهي مؤسسة مالية عمومية و تعد مؤسسة للاستثمارالمالي والأسهم ، يغطي نشاطها المشاركة في الأسهم. يتمثل التمويل في مساهمات نقدية في رأسمال المؤسسات عند الإنشاء والتطوير و إعادة الهيكلة .[1]
- الجزائر إستثمار: شركة رأسمال إستثماري وهي شركة فرعية لبنكين عموميين ، وهما بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط . يغطي نشاطها المشاركة النقدية الأقلية المؤقتة في رأسمال مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINALEP : هي شركة ذات أسهم تجمع بين بنك التنمية المحلي و القرض الوطني و الوكالة الفرنسية الجزائري للتنمية .
- شركة فرعية للبنك الوطني الجزائري .
- شركة فرعية لبنك الجزائر الخارجي .
- ملائكة الأعمال: هم أشخاص طبيعيون يستثمرون بشكل فردي في رأس مال شركة مبتكرة ذات إمكانيات نمو عالية والتي إلى جانب دعمها المالي، يمنحون للمقاول كفاءاتهم وتجربتهم و شبكة علاقاته وجزء من وقتهم مثال: ملائكة القصبة للأعمال.

د – المسابقات:

تعد المشاركة في مسابقة ما فرصة لتمويل المشروع. هناك العديد من المسابقات لأصحاب المشاريع المبتكرة التي تنظمها المؤسسات العمومية والخاصة. ينال الفائزون عموما جائزة على شكل رأس مال (أموال). أمثلة: مسابقة Jinnovtic التي نظمتها وزارة البريد لمواصلات السلكية و اللاسلكية و التكنولوجيات و الرقمنة، جائزة الابتكار التي نظمتها وزارة الصناعة والمناجم، مسابقات Oreedoo، Djeezy .

بالإضافة إلى كل طرق التمويل التي ذكرت يوجد التمويل الذاتي حيث تعتبر المساهمة الشخصية أو العائلية جد قيمة لإنشاء المؤسسة .

ثالثا :الأشكال القانونية لإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر

[1] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي، مقدمة في مسار إنشاء مؤسسة ، 2020 ، ص11

يعد اختيار الشكل القانوني المناسب أمرا حاسما في تطوير مشروع المؤسسة، إذ يجب دراسة هذه الخطوة المهمة بعناية . مع مراعاة عدة عوامل مثل عدد الشركاء و رأس المال، والضرائب ، وحجم المشروع ... إلخ [1]

إذا كان الشخص حامل المشروع يرغب بإنشاء مؤسسة خاصة به أي بشكل فردي فهناك شكلين قانونيين :

– المؤسسة الفردية (الشخص الطبيعي)

– المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة: وهي مؤسسة لشخص واحد. يتمثل الحد الأدنى لرأس المال المطلوب في 100.000 دج

أما اذا كان يرغب الشخص إنشاء مؤسسة مع شريك أو أكثر يمكنه تأسيس :

– شركة التضامن: و هي مؤسسة أشخاص وعادة ما تكون مؤسسة عائلية. لا تحتاج إلى أي رأس مال ، الحد الأدنى لعدد الشركاء هو اثنين .

– مؤسسة ذات مسؤولية محدودة وهي مؤسسة رؤوس أموال. الحد الأدنى لرأس المال المطلوب هو 100000 دج، الحد الأدنى لعدد الشركاء هو اثنين .

– شركة ذات أسهم وهي شركة ينقسم رأس مالها إلى أسهم.الحد الأدنى لرأس المال المطلوب 5000000 دج في حالة الطرح العام ، و 1000000 دج خلاف ذلك. الحد الأدنى لعدد الشركاء هو سبعة.

– شركة التوصية البسيطة: هي مزيج من الأشخاص بالنسبة للمتضامنين ورؤوس الأموال بالنسبة للموصين ، و هي نادرة جدا في الجزائر .

– شركة التوصية ذات أسهم: هي مزيج من الأشخاص بالنسبة للمتضامنين ورؤوس الأموال بالنسبة للموصين ، الحد الأدنى لرأس المال المطلوب هو 5000000 دج في حالة الطرح العام و 1000000 دج خلاف ذلك.

[1] نفس المرجع السابق ، ص 13

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على واقع المقاولاتية في الجزائر و ذلك بالتطرق للشكل المؤسساتي للمقاولاتية و الذي يتمثل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومدى إهتمام الجزائر بهذا القطاع حيث بذلت جهود كبيرة لتطويره و ترقيته و ذلك بإصدار جملة من النصوص التشريعية و التنظيمية ،بالإضافة إلى إنشاء مجموعة من أجهزة الدعم و المرافقة لهذه المؤسسات و التي تقدم كل أشكال الدعم الذي تحتاجه من أجل تجاوز العراقيل التي تحول دون إستمرارها، و أخيرا تعرفنا على المؤسسات الناشئة كنوع جديد من المقاولاتية في الجزائر و ذلك

بالتعريف عنها و عن أهم مراحل نموها و إبراز أهم الفروق بينها و بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و توضيح واقع هذه المؤسسات في الجزائر بإعتبارها مؤسسات حديثة .

الفصل الثالث

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية عين تموشنت

تمهيد

سنحاول في هذا الفصل القيام بدارسة ميدانية على مستوى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)- وكالة عين تموشنت ، بإعتبارها من أهم آليات دعم و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عامة و ولاية عين تموشنت خاصة، بالنظر إلى مساهمتها الكبيرة في تطوير هذا النوع من المؤسسات من خلال ما تقدمه من امتيازات لتشجيع الشباب حاملي المشاريع على إنشاء مؤسسة. كما سنتعرف على مراحل إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالإضافة إلى تحليل وتقييم أدائها من خلال عرض حصيلة النشاطات للوكالة بعد عملية مرافقة المشاريع. ولقد قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول : تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية عين تموشنت

المبحث الثاني : الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة و حصيلة إنجازاتها

المبحث الثالث:دور الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في مرافقة المشاريع

المبحث الأول : تقديم عام حول الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية – عين تموشنت –

تعتبر الوكالة الوطنية لدعمو تنمية المقاولاتية ،كأحد آليات المرافقة و الدعم التي سخرتها الدولة للشباب حاملي المشاريع الراغبين في إنشاء مؤسسة وذلك من أجل القيام بمرافقة المشاريع الصغيرة، وتزويدها بالمعلومات، والدارسات المالية.

المطلب الأول : التعريف بالوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المسماة باختصار ANSEJ تم إنشائها 8سبتمبر 1996 وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم الشباب بهدف مرافقة الشباب ذوي المشاريع قصد إحداث أنشطة انتاجية وخدماتية أو توسيعها وفق مقاربة اقتصادية تهدف الى خلق الثورة ومناصب عمل . تضم الوكالة شبكة تتكون من 51 فرع تغطي كل الولايات وكدا العديد من الملحقات المتواجدة على مستوى بعض المناطق .

في ولاية عين تموشنت كانت الوكالة سنة 1997 تابعة للمندوبية ، ثم أنشئ أول فرع لها في 07 فيفري 1998 ليصبح مؤخرا وكالة لها 3 فروع في عين تموشنت و بني صاف و حمام بوحجر .

و كما ذكرنا مسبقا تم تغيير إسم الوكالة و ذلك وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ ب 22 نوفمبر 2020 تسميتها لتصبح الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية .

مهام الوكالة : تتمثل مهام الوكالة فيما يلي :

- تقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في انشاء النشاطات
- تزويد الشباب ذوي المشاريع بكافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بنشاطاتهم
- تطوير العلاقة مع مختلف شركاء الجهاز (بنوك مصالح الضرائب صناديق الضمان الاجتماعي للأجراء ولغير الأجراء
- تطوير الشراكة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار في مختلف القطاعات

- ضمان تكوين المتعلق بالمؤسسة لصالح شباب ذوي مشاريع
- تشجيع كل شكل اخر من الأعمال وتدابير الرامية الى ترقية احداث الأنشطة وتوسيعها

الأهداف الأساسية :

* تعزيز ودعم احداث أنشطة انتاج سلع و الخدمات من طرف الشباب ذوي المشاريع
* تشجيع أنواع الأعمال والتدابير الرامية الى ترقية المبادرة المقاولاتية

شروط التأهيل :

أن يتراوح سن الشاب أو شباب ما بين 19 و40 سنة .

أن يكون او يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني أو لديهم مؤهلات معرفية معترف بها

أن يقدم أو يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة

ليس شرط أن يكون عاطل عن العمل فالموظف له الحق في الحصول على الدعم من قبل الوكالة .

أن لايكون مسجلا على مستوى مركز تكوين أو معهد او جامعة عند تقديم طلب الاعانة ماعدا في حالة ما اذا تعلق الأمر في تحسين مستوى نشاطه

أن لايكون قد استفادة من إعانة بعنوان إحداث النشاطات .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من :

مدير الفرع: هو مسير الوكالة ويتحكم فيها. .

الأمانة: ترتب كل ما يتعلق بمهام المدير

الاستقبال والتوجيه: يتولى المكلف استقبال وتوجيه الوافدين للوكالة إلى المصالح المقصودة.

خلية الاتصال والإصغاء :مصلحة تعنى بجميع العلاقات الداخلية والخارجية للوكالة

الأرشيف : يقوم بأرشفة جميع الوثائق الخاصة بنشاط الوكالة .

مصلحة المحاسبة والمالية : تمول وتقيد جميع النشاطات التي لها علاقة بالجانب المالي للوكالة .

مصلحة المتابعة والمنازعات : متابعة إنجاز المؤسسات المصغرة من خلال زيارات ميدانية خلال مرحلة الاستغلال، بالإضافة إلى المتابعة القضائية للذين أخلو بدفتر الشروط.

مصلحة المرافقة :استقبال الشباب الذين يحملون فكرة المشروع بهدف دارسة الفكرة وتوجيههم إلى تحسين الفكرة المنشودة ودراسة المشاريع وعرضها على لجنة التمويل قصد المصادقة عليها، بالإضافة إلى مرافقة الشباب خلال جميع مراحل سير الملف إلى غاية تجسيد الفكرة على أرض الواقع مع العلم أن صاحب المشروع يخضع إلى تكوين مدته ثلاث أيام قصد ضمان السير الحسن للمشروع مستقبلا.

مصلحة التكوين : تقوم بتكوين الشباب حاملي المشاريع قبل تمويل مشارعهم

الشكل رقم 3-1 : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – عين تموشنت –

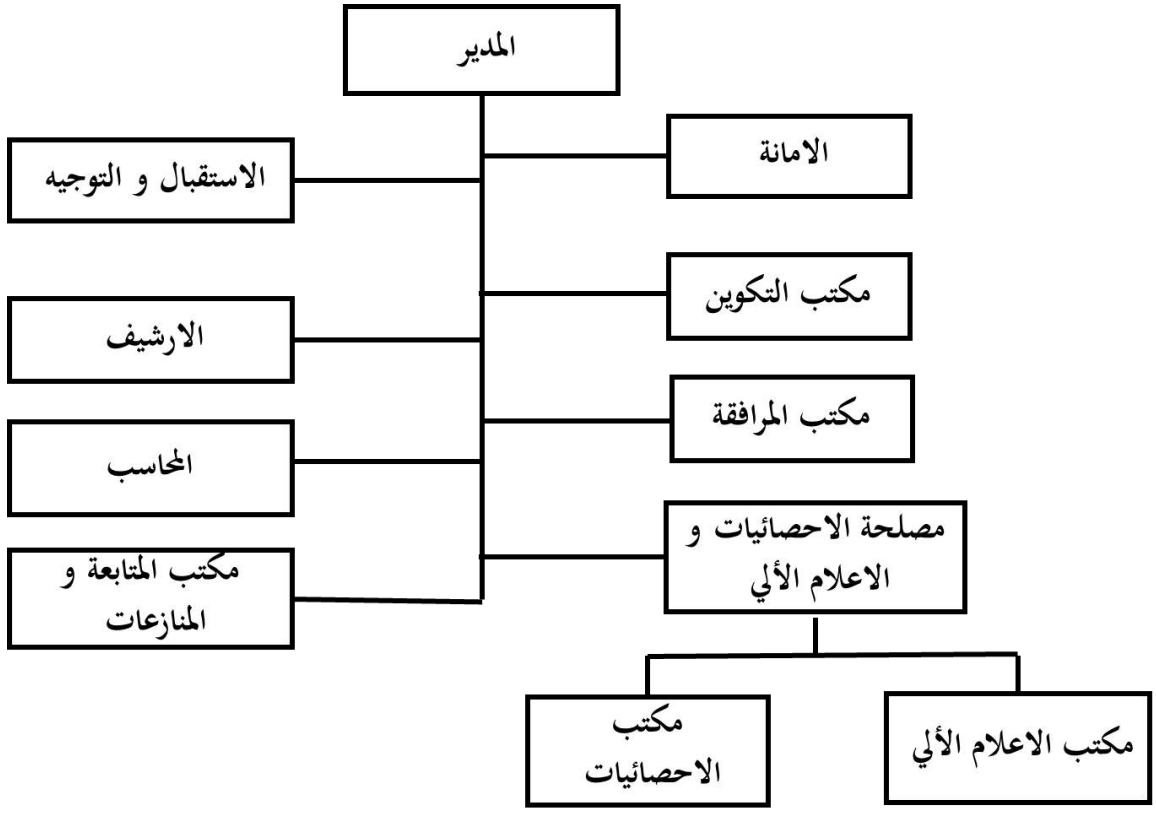

المصدر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية عين تموشنت .

المطلب الثالث صندوق الكفالة لضمان أخطار القروض

أولا : التعريف بالصندوق

أنشئ الصندوق وفق المرسوم التنفيذي رقم 98-200 الصادر في 09 جوان 1998 و المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوح للشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي ، وقد وضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل أما مقره فيكون لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

يقوم الصندوق على مبدأ التضامن بين المقرضين (البنوك) و المقترضين (المؤسسات المصغرة)

ينخرط في الصندوق كل من البنوك و المؤسسات المصغرة بنسبة إشتراك في حدود القروض الممنوحة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ،و هو إجباري للبنوك المتعاملة مع جهاز الوكالة ، و المؤسسات المصغرة التي إختارت صيغة التمويل الثلاثي .

يشكل الصندوق ضمان مكمل للضمانات المقدمة للبنوك من طرف المؤسسات المصغرة و المتمثلة في:

- الرهن الحيازي للتجهيزات لفائدة البنك في الدرجة الأولى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في الدرجة الثانية
- الرهن الحيازي للعتاد المتحرك
- تأمين كافة التجهيزات ضد كل المخاطر

ثانيا : طريقة الإنخراط و الإشتراك في الصندوق

- يتم انخراط المؤسسة المصغرة في الصندوق بعد تأهيل المشروع
- اشتراك البنوك في الصندوق محدد ب 01 % تدفع سنويا من الباقي من أصل الدين
- نسبة إشتراك المؤسسة المصغرة في الصندوق محددة ب 0,35 تدفع سنويا ، و تحسب على أساس القرض البنكي و مدته (08 سنوات)

. يدفع مبلغ إشتراك المؤسسة المصغرة كاملا مرة واحدة بعد الموافقة البنكية

ثالثا :طريقة عمل الصندوق

يتدخل الصندوق بناءا على طلب من البنك بعد عدم دفع ثلاث أقساط من الدين

يشرع الصندوق في التحقق من عدم قدرة المؤسسة المصغرة على السداد

يعوض الصندوق البنك في حدود 70% من مبلغ الدين الباقي (أصل و فوائد)

يباشر البنك دعوى تحصيل الدين ضد المؤسسة المصغرة و يحول عائد التنفيذ على الضمانات لحساب الصندوق .

المبحث الأول: الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة و حصيلة إنجازاتها

المطلب الأول : أنواع التمويل

توفر هذه الوكالة صيغتان للتمويل و هما

صيغة التمويل الأحادي : للاستفادة من الامتيازات الضريبية

-صياغة المشروع التمويل الثنائي:

يتكون رأس المال من المساهمة الشخصية للشباب اصحاب المشاريع , وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة حيث ينقسم هيكل هذا النوع من التمويل الى مستويين :

المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لايتجاوز 5.000.000 د.ج

جدول رقم 3-1 المستوى الأول لصيغة التمويل الثنائي:

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
%50	**%50**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لعين تموشنت

المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار من 5000.000 الى 1000.000د.ج

جدول رقم 3-2 المستوى الثاني لصيغة التمويل الثنائي

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
%50	**%50**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لعين تموشنت .

الصيغة المستوى الثلاثي :

يشمل المساهمة الشخصية لصاحب المشروع , وقروض بدون فائدة تمنحه الوكالة و قرض البنكي بمعدل فائدة منخفض يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين :

المستوى الأول :مبلغ الاستثمار لايتجاوز 5000.000 د.ج

جدول رقم 3-3 يمثل المستوى الأول لصيغة التمويل الثلاثي:

المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة "الوكالة "	القرض البنكي
15%	**15%**	**70%**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لعين تموشنت .

المستوى الثاني: مبلغ الاستثماري من 5000.000 الى10.000.000 د.ج

جدول رقم 3-4 المستوى الثاني لصيغة التمويل الثلاثي

المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة "الوكالة"	القرض البنكي
%15	%15	%70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لعين تموشنت .

المطلب الثاني : الامتيازات و الإعانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

يستفيد الشاب المستثمر من اعانات مالية و امتيازات جبائية أثناء مرحلة النجاز وتكون على شكل اعانات أثناء مرحلة استغلال مشروعه تمنح هده الامتيازات سواء أثناء مرحلة الانشاء أو مرحلة توسيع قدرات الإنتاج الامتيازات الجبائية الممنوحة المؤسسة المصغرة في مرحلة توسيع قدرات تخص فقط المساهمات الجديدة وتحدد الحصة النسبية بالمقارنة مع المساهمات الاجمالية .

الإعانات المالية والامتيازات الجبائية: تمنح هذه الإعانات والامتيازات على مرحلتين :

مرحلة الإنجاز:

الإعانات المالية: بالإضافة إلى القرض بدون فائدة المذكور في الجدولين أعلاه، تمنح ثلاثة قروض بدون فائدة أخرى للشباب أصحاب المشاريع:

- قرض بدون فائدة5.000.000 دج موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترصيص وكهرباء العمارات ودهنها والتدفئة والتكييف والزجاج وميكانيك السيارات.

- قرض بدون فائدة 5000.000دج موجه للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة.

- قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ (.1000.000 دج) لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية، ومساعدي القضاء ،والخبراء والمحاسبين...

هذه القروض الثلاثة لا تجمع ، وتمنح فقط للشباب أصحاب المشاريع الذين يلجأون إلى تمويل ثلاثي وفي مرحلة إحداث النشاط فقط.

– تمنح الوكالة أيضا إعانة ب10 %من قيمة الاستثمار ذو الطابع التكنولوجي المحض.

–تخفيض نسبة الفائدة 100%.

الامتيازات الجبائية : وتشمل:

تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط

–الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشاة للمؤسسات المصغرة.

مرحلة الاستغلال: و تمنح الامتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة لمدة 03 ثلاث أو 06 سنوات بداية من انطلاق النشاط بالنسبة للهضاب العليا أو المناطق الخاصة أو 10 سنوات بالنسبة لمنطقة الجنوب، و تتمثل في :

–الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة "3 سنوات ، 6 سنوات أو 10 سنوات" حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ إتمامها .

– إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة، لمدة " 3 سنوات، 6 سنوات أو 10 سنوات " حسب موقع المشروع، ابتدءا من تاريخ استغلالها .

– لإعفاء من كفالة حسن التنفيذ عندما يتعلق موضوع المؤسسة المصغرة بالإطعام في المنشات الثقافية .

–الاستفادة من تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة عند نهاية مرحلة الإعفاء، وذلك خلال الثلاث 3" "سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي: السنة الأولى من الاخضاع الضريبي% 70 ، السنة الثانية50% ،السنة الثالثة 25% .

لا يمكن للمقاولين الذين استفادوا من الامتيازات الجبائية، في إطار مختلف أجهزة دعم التشغيل المذكورة في المادة أعلاه، الاستفادة من جهاز دعم الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلا بعد :

– انتهاء فترة الإعفاء فيما يخص مرحلة الاستغلال، الممنوحة في إطار نظام جهاز دعم التشغيل.

– التخلي عن امتيازات جهاز دعم التشغيل .

المطلب الثالث حصيلة الإنجازات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية عين تموشنت .

أولا :عدد المشاريع التي رافقتها الوكالة حسب مختلف القطاعات .

جدول رقم 3-5 يمثل عدد المشاريع الممولة من 2017الى غاية أفريل 2021

قطاع النشاط	2017		2018		2019		2020		2021	
	عدد المشاريع	عدد المناصب	عدد المشاريع	عدد المناصب	عدد المشاريع	عدد المناصب	عدد المشاريع	عدد المناصب	عدد المشاريع	عدد المناصب
حرف يدوية	1	1	1	3	0	0	0	0	0	0
صناعة	5	17	8	25	19	47	22	57	2	6
فلاحة	9	17	10	22	21	53	5	13	3	9
خدمات	4	9	7	18	3	10	9	20	3	7
بناء وأشغال عمومية	2	8	20	50	19	52	9	22	6	14
اعمال حرة	1	3	3	6	8	19	3	8	2	5
الصيد البحري	1	8	0	0	1	1	0	0	0	0
المجموع	23	63	49	124	71	182	48	120	16	41

المصدر: من اعداد الطالبتان بناءا على الملاحق 2 ، 3 ،4 ،5، 6 المقدمة من طرف ANADE

يمثل الجدول عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة دعم والتنمية المقاولاتية لولاية عيت تموشنت ومدى مساهمتها فيي خلق مناصب شغل في مختلف القطاعات ،حيث نلاحظ من خلال هدا الجدول تعد الصناعة القطاع الأكثر جاذبية لحاملي المشاريع وخاصة لسنة 2019و2020 حيث بلغت 22 مشروع سنة 2020 محققة بذلك 57 منصب عمل ،يليها قطاع الفلاحة حيث يعتبر ثاني قطاع يتجه اليه حاملي المشاريع و ذلك راجع لطبيعة المنطقة لكن عرف تراجع كبير من 21مشروع سنة 2019الى 5 مشاريع سنة2020 بسبب مشاكل في العقار الفلاحي و أن الأراضي الفلاحية في الولاية هي أراضي ذات طابع امتياز

وبذلك اقتصر النشاط الفلاحي على الكراء العتاد الفلاحي ورغم هذا التراجع فقد ساهم في التوفير مناصب شغل .

كذلك بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فقد شهد ارتفاعا سنة 2018و2019 لكن انخفض هو الأخير سنة2020 ليصل ل9مشاريع ودلك بسبب جائحة كروونا covid19 .

أما قطاع الصيد البحري فأغلب النشاطات الممولة فيه من قبل ANADE هي اقتناء قارب صيد وهدا النشاط جمد لان الولاية تحتوي على منائيين فقط (عدم وجود أماكن الرسو).

بإضافة الى عزوف الشباب عن الاستثمار في الأنشطة الموازية لنشاطات الصيد البحري (صناعة الشباك ميكانيك ،الباخرات ، صناعة القوارب ..)

ثانيا عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة

الجدول رقم3–6 يمثل المشاريع الممولة ومناصب الشغل الخاصة بها من 2017الى أفريل 2021

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المشاريع الممولة	24	53	80	50	16
مناصب الشغل	66	133	203	126	41

المصدر من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق 2 ، 3 ،4 ،5، 6 المقدمة من طرف الوكالة الوطنية للدعم والتنمية المقاولاتية .

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع التي تم تمويلها ومرافقتها من طرف الوكالة في الفترة الممتدة من 2017الى الثلاثي الأول لسنة 2021، بدأت في التزايد سنة 2018 ب53 مشروع موفرة بذلك 133منصب شغل لتصل بعد سنة الى ذروتها ب80مشروع و 203 منصب شغل وذلك راجع لإجراءات المتخذة من طرف الدولة وتسهيلات التي منحتها

لكن سرعان ما عادت الى الانخفاض في سنة2020 ب 50 مشروع و ذلك راجع للجائحة العالمية كوفيد 19 والتي أثرت بصفة عامة على الاقتصاد العالمي وبصفة خاصة على الاقتصاد الجزائري .

شكل رقم 3-2 :عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل

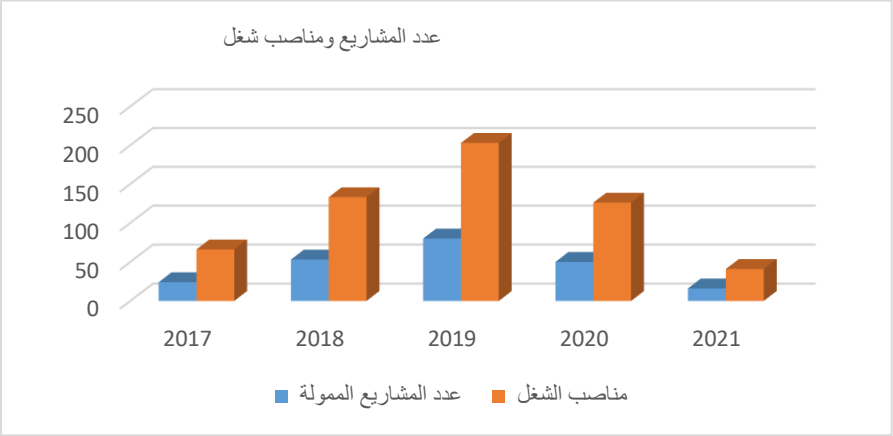

المصدر مخرجات EXEL

ثالثا عدد المناصب الشغل حسب مختلف القطاعات

جدول رقم 3-7 يمثل عدد المناصب الشغل حسب مختلف القطاعات

قطاع النشاط	عدد المناصب الشغل
حرف يدوية	56
صناعة	1014
خدمات	1815
بناء والأشغال العمومية	956
فلاحة	1836
نقل المسافرين	385
نقل البضائع	1875
أعمال حرة	177
صيد البحري	278
الري	16

الصيانة	73
المجموع	8481

المصدر : من إعداد الطالبتين إعتمادا على الملحق رقم 1

نلاحظ من خلال الجدول أن اكثر قطاع ساهم في خلق مناصب شغل هو قطاع نقل البضائع حيث حقق18754 منصب ، وذلك قبل تجميد هذا النشاط لأن أغلبية الشباب يتجهون الى المشاريع مضمونة الربح وأقل مخاطرة كما أنها لا تحتاج الى مؤهلات عالية ، يكفي وجود رخصة سياقة للحصول على هذا النوع من المشاريع . يأتي في المرتبة الثانية كل من قطاعي الفلاحة والخدمات فقد حققت على توالي 1836منصب و2815 منصب يليها قطاع الصناعة وبناء و الأشغال العمومية مرتفعة مقارنة بقطاع الصيد البحري

ويأتي في أدنى المراتب على التوالي الصيانة ، حرف يدوية ، الري .

الشكل رقم3 –3 عدد المناصب الشغل حسب مختلف القطاعات

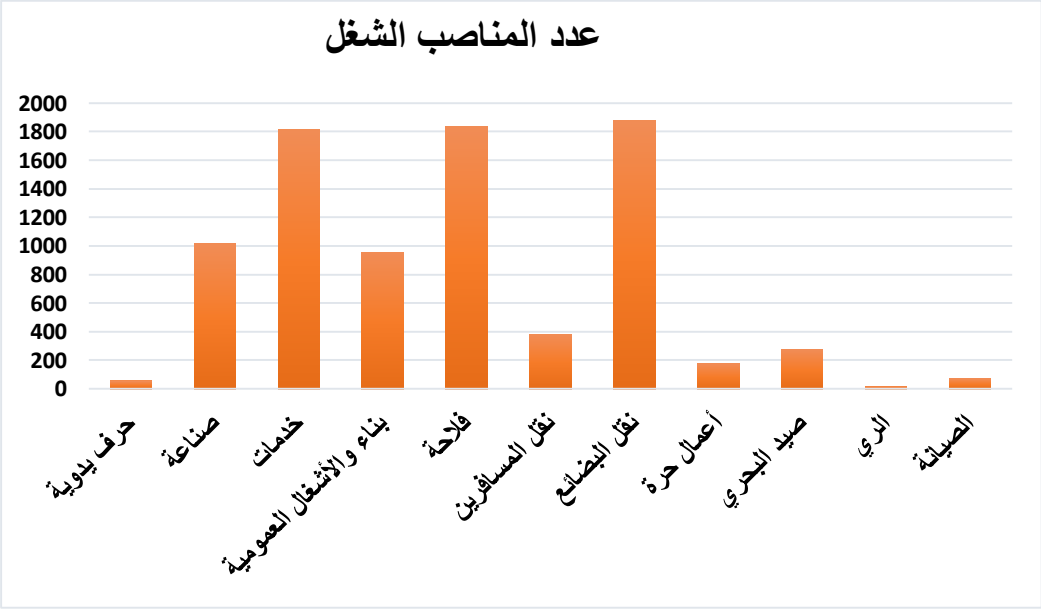

المصدر من إعداد الطالبتين إعتمادا على الملحق رقم 1

جدول رقم 3–8 يمثل عدد المشاريع الممولة حسب مبالغ الاجمالية للاستثمار

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	مبالغ الاجمالية للاستثمار
حرف يدوية	39	64233479
صناعة	611	2203283885
خدمات	1272	2740923800
بناء والأشغال العمومية	564	2535921509
فلاحة	1278	4146009923
نقل المسافرين	260	795854214
نقل البضائع	1513	3665879554
أعمال حرة	119	254286344
صيد البحري	72	674153051
الري	7	48799109
الصيانة	43	85194472
المجموع	5954	17466346240

المصدر الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة (انظر الملحق 1)

من خلال الجدول أن منذ انشاء الوكالة الى غاية أفريل 2021 قامت بتمويل 5954مشروع بقيمة اجمالية تقدر 17466346240دج في مختلف القطاعات حيث أن أغلب المشاريع التي مولت في هذه الفترة كانت في قطاع النقل (البضائع) والذي بلغ 1513مشروع بقيمة اجمالية 3665879554 دج بنسبة 28 بالمئة ولكن هدا النشاط جمد سنة 2011 نظرا للإقبال الهائل على هذا القطاع من طرف الشباب يليه قطاعي الفلاحة و الخدمات اللذان عرفا تقارب في العدد المشاريع(1278 فلاحة ، 1272خدمات)لكن بمبالغ مختلفة وان المبلغ الاستثماري الإجمالي في قطاع الفلاحة قدر ب4146009923 دج أما في قطاع الخدمات قدر ب 2740923800 دج وذلك لأن المعدات الفلاحة تتطلب تكاليف أكبر من المعدات قطاع الخدمات بعد ذلك يليه قطاع الصناعة ب611مشروع بقيمة اجمالية تقدر ب2203283885دج بنسبة 11 بالمئة .

شكل رقم 3-4 :يوضح عدد المشاريع الممولة حسب مبالغ الاجمالية للاستثمار

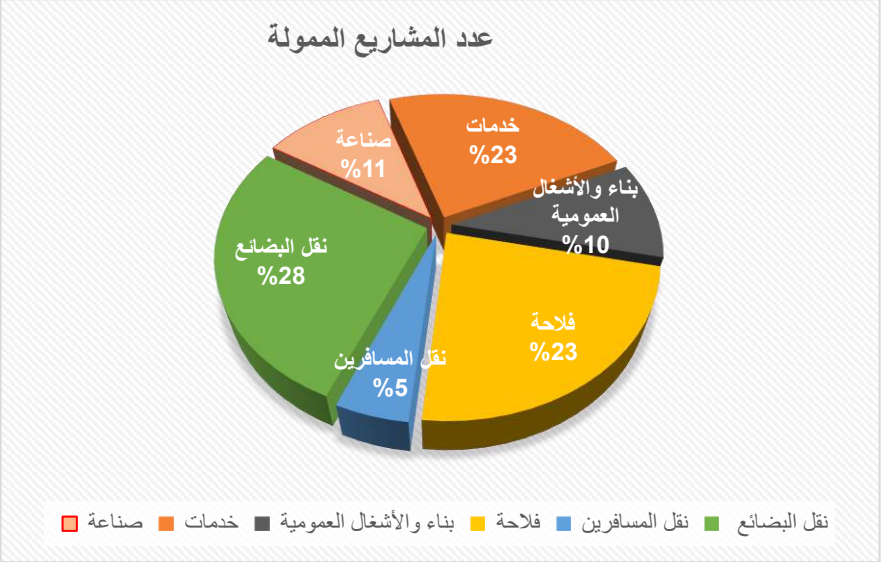

المصدر: مخرجات برنامج EXEL

المبحث الثالث : آليات المرافقة في وكالة دعم و تنمية المقاولاتية

المطلب الأول : مراحل مرافقة الوكالة للمشروع

أولا : مرافقة المشاريع عند الإنشاء

1. تكوين فكرة المشروع:

تكون الفكرة نتيجة الدراسة و التقصي الناجع لفرص الإستثمار، كما يجب أن تتوافق مع المؤهلات (العلمية أو المهنية) للشباب حاملي المشاريع و قدرتهم على تجسيد هذه الفكرة .

2. التسجيل عبر البوابة الإلكترونية

بعد تعيين المشروع المراد إنشائه و كذا العتاد الواجب إقتنائه،يمكن للشباب الدخول إلى الموقع الإلكتروني للوكالة (Promoteur.ansej.org.dz) قصد مباشرة عملية التسجيل الإلكتروني عبر إدراج كافة البيانات المتعلقة بشخصه .

3. الإستقبال والتوجيه:

يتم الاستقبال من طرف الوكالة حيث تقوم باستقبال الشباب الذين تبلورت لديهم فكرة المشروع، وعقد لقاء بينهم وبين مستشار الوكالة وذلك من أجل حسن التوجه والاختيار، وتزويدهم بالمعلومات حول مهام الوكالة .

4. دراسة المشروع:

بعد إيداع الملف واستقبال وتوجيه المستثمر، تأتي دراسة المشروع، وذلك بدارسة الملفات ومدى موافقتها للشروط المطلوبة، ومن بين هذا الشروط (استخراج شهادة عدم الانتساب من CASNOS و CNAS) وبعدها يتم إمتثال المشروع أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع، لأخذ رأيها حول قبول المشروع، وفي حالة قبول المشروع تسلم للمعني شهادة القابلية في مدة لا تتعدى ثلاثة أيام، تقدمها اللجنة للوكالة لمنحها إلى المستثمر، ثم يطلب من المستثمر إتمام الملف القانوني (السجل التجاري، حسب طبيعة النشاط....الخ).

ويتكون أعضاء اللجنة من ممثل عن كل جهة، وتجدد عضويتهم كل ثلاثة سنوات قابلة للتجديد، وتجتمع باستدعاء من رئيسه .

5. الموافقة البنكية:

بعد موافقة اللجنة يودع ملف صاحب المشروع على مستوى البنك، الذي اختارته اللجنة بحضور مرافق الشباب، لإستلام الموافقة البنكية من طرف البنك (في حالة التمويل الثلاثي) وبعدها يتم انخراط المؤسسة المصغرة في الصندوق،والعودة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتكون مرفوقة بـ :

الموافقة البنكية

وصل دفع المساهمة الشخصية

وصل الإشتراك في صندوق ضمان الأخطار البنكية في حالة التمويل الثلاثي .

6. تكوين الشاب المستثمر و تمويل المشروع :

بعد قبول المشروع والموافقة على تمويله يستفيد صاحب المشروع إجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات المصغرة و الذي تتكفل به الوكالة داخليا عن طريق موكليها .

أما بالنسبة للتمويل يتم بعد الإنشاء القانوني للمؤسسة و إتمام جميع الإجراءات، و عند انطلاق النشاط، يتم القيام بزيارات بصفة منتظمة من طرف المرافق لإعطاء النصائح والرفع من حظوظ نجاح وتطور المؤسسة المصغرة. والشكل الموالي يوضح مراحل المرافقة المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية عند الإنشاء:

الشكل رقم 3-5 :مراحل مرافقة الوكالة للمشاريع عند الإنشاء

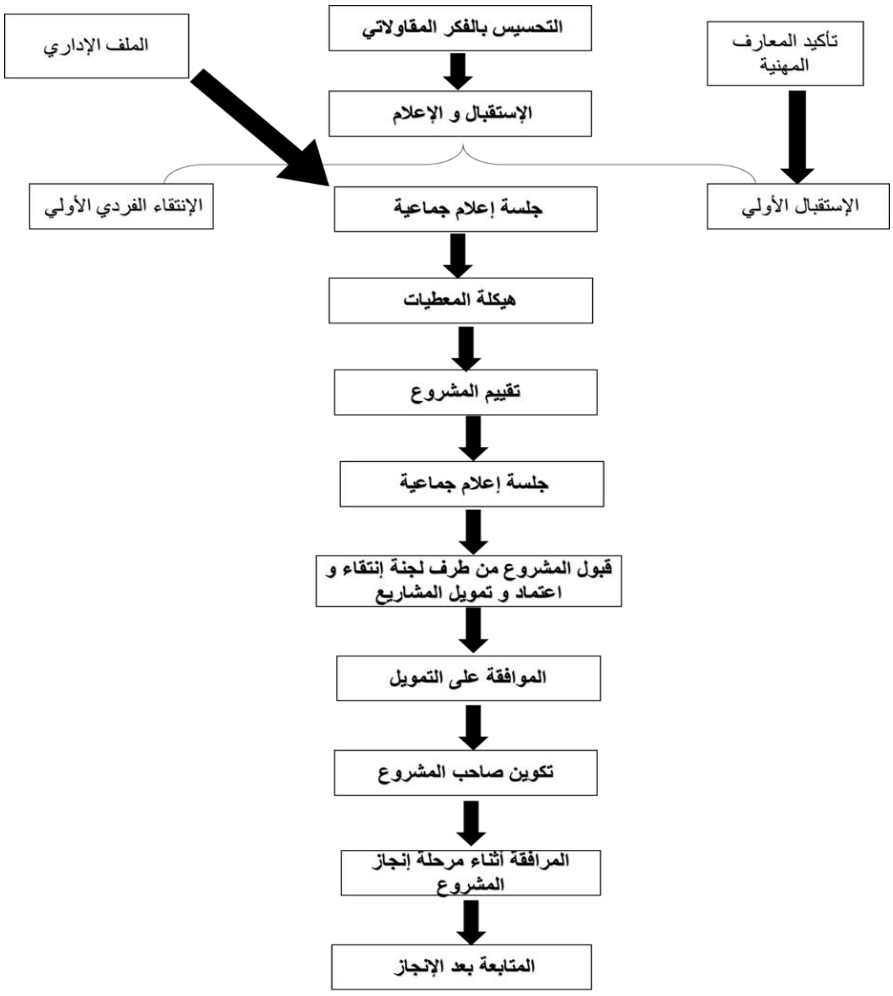

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

ثانيا : مرافقة المشاريع عند التوسيع

بعد إنشاء المشروع و نجاحه قد يرغب صاحبه بتوسيعه و زيادة الإنتاجية لكن يجب أن تتوفر الشروط التالية:

جمع 03 سنوات من النشاط في المناطق العادية أو 06 سنوات في المناطق الخاصة .

تسديد نسبة 70% من القرض المصرفي

تسديد كامل القرض المصرفي في حالة تغيير المصرف أو صيغة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي

تسديد نسبة 70% من القرض دون فائدة في حالة التمويل الثنائي

تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام

تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الإيجابي للمشاريع المصغرة

إذا توفرت هذه الشروط يمكن لصاحب توسيع مؤسسته و ترافقه الوكالة وفقا للمراحل الملخصة في الشكل التالي:

الشكل رقم 3-6 : مراحل مرافقة الوكالة لإستثمار التوسيع

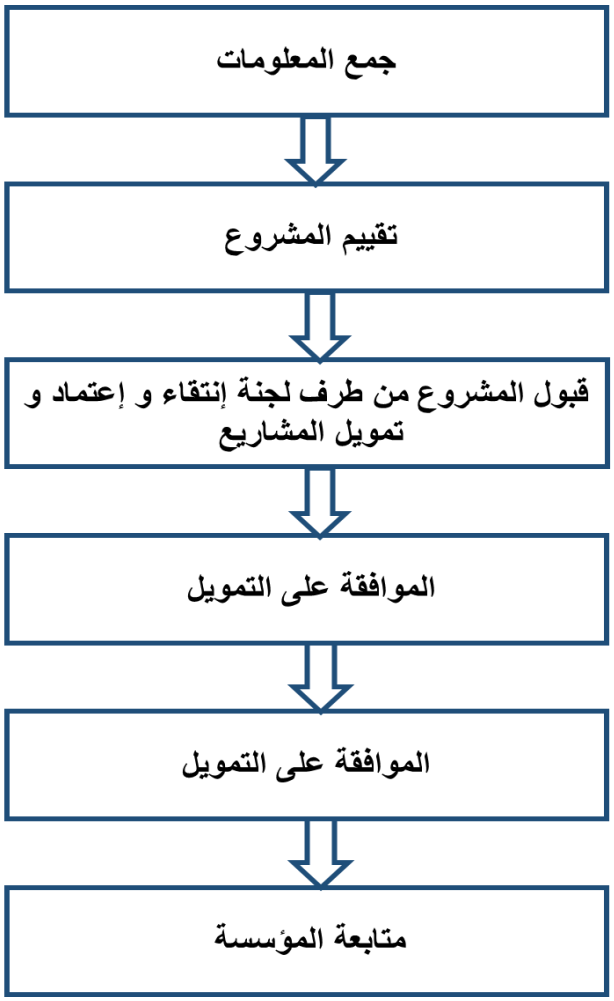

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

المطلب الثاني : المشاريع ناجحة و المؤسسات المتعثرة

أولا : نمادج عن مشاريع ناجحة في ولاية عين تموشنت والمرافقة من طرف ANADE

❖ تقديم المشروع الأول

هي مؤسسة نشاطها تصفيح وتجميد على البارد للفولاذ العادي (صناعة شباك الخاص بالبناء) تعمل في ميدان القطاع الصناعي مقرها المنطقة الصناعية عين تموشنت عدد العمال فيها أكثر من 8 عمال .

مرافقة المؤسسة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تقدم صاحب المؤسسة الى الوكالة سنة 2014 للحصول على

- تمويل قدره 9000.000 د.ج بتمويل ثلاثي .

- تحصل على الآلات الخاصة بالمشروع .

- حصول على نصائح و إرشادات.

❖ تقديم المشروع الثاني

هي مؤسسة يتمثل نشاطها في أشغال البناء والطرقات تعمل في قطاع البناء والاشغال العمومية مقرها عين تموشنت، و بدأ نشاطه سنة 2006 .

أخد عدة مشاريع على مستوى الولاية ديوان الترقية وتسيير العقار، مديرية السكن ..

مرافقة المؤسسة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تقدم صاحب المؤسسة الى الوكالة سنة2004 للحصول على :

- تكلفة استثمار عند الانشاء قدرت ب .2.000.000دج

- تحصل على الآلات اللازمة لمشروعه .

- قام بتوسيع نشاطه سنة 2010

- تكلفة التوسيع قدرت ب 6000.000 دج

تهدف المؤسستين الى خلق ثروة و توفير مناصب شغل .

ثانيا : المشاريع المتعثرة لدى ANADE

الجدول رقم 3-9 : المشاريع المتعثرة المسجلة في المنصة الإلكترونية

عدد المستثمرين المسجلين .	82
عدد المستثمرين اللذين تم تبليغهم من طرف الوكالة .	82
البطاقية الذي تم معالجتها من طرف الوكالة .	82
المؤسسات المصغرة التي تأثرت بفيروس كورونا19 .	53
المؤسسات المصغرة التي لديها معدات .	65
المؤسسات المصغرة التي ليس لديها معدات.	17
المؤسسات المصغرة التي تعاني من نقص في دفتر الأعباء.	52
المؤسسات المصغرة المنكوبة	2
المؤسسات المصغرة التي تم الحجز على عتادها من طرف البنك.	5
المؤسسات المصغرة لأصحاب الإحتياجات الخاصة.	2
المؤسسات المصغرة التي أصحابها متوفون	3

المصدر: الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة (انظر الملحق رقم 07)

يمثل الجدول التالي المؤسسات المصغرة المتعثرة والمسجلة في المنصة الإكترونية حيث تعثر ما يقارب 82 مؤسسة مصغرة و أهم أسباب تعثرها المتمثلة في :

- حجز العتاد من طرف البنك .
- وفاة صاحب المشروع .
- حوادث مرور.

- كوارث طبيعية تتسبب في تدمير المشروع .

- حادث عمل (إعاقة صاحب المشروع) .

بإضافة الى أسباب أخرى تمثلت في تأخر في تسديد وقلة صفقات العمومية ، ومؤخرا هناك مؤسسات تأثرت بالجائحة العالمية كوفيد19و التي بلغ عددها 53 مؤسسة .

الحلول التي وضعها الوزير : نظرا لتعثر بعض المؤسسات و فشل مشاريعهم قام الوزير بوضع بعض الحلول نذكر منها ما يلي :

- دخول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء إتفاقية مع جميع المؤسسات من اجل إبرام صفقات مع أصحاب المشاريع
- إعادة جدولة الديون (تم توقيع إتفاقية جديدة بين البنك و الوكالة و صندوق ضمان أخطار القروض)
- دراسة المستحقات و العمولات القابلة للمسح ، فوائد و غرامات التأخير..
- تم توقيف المتابعات القضائية لأصحاب المشاريع .
- إستحداث المؤسسات المصغرة و تعزيز روح المبادرة و محاربة البطالة و مساعدة أصحاب المشاريع المتعثرة .

خلاصة

من خلال هذا الفصل تم إبراز وتقييم دور الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في ولاية عين تموشنت من خلال التعريف بها بهيكلها و صندوق ضمان أخطار القروض التابع لها الذي يقوم بتوفير الضمانات للمؤسسات المالية ، إضافة إلى استعراض مختلف مراحل المرافقة للمؤسسات عند الإنشاء و التوسيع ،و ما تمنحه من امتيازات و إعانات المالية والجبائية الممنوحة للشباب أما فيما يخص الدارسة ، لضمان أخطار القروض في الميدانية فقد قمنا بعرض وتقييم حصيلة نشاطات الوكالة من خلال الإحصائيات المقدمة من طرف وكالة عين تموشنت .

خاتمة

أضحى التوجه المقاولاتي ضرورة حتمية يمكن من خلاله حل العديد من المشكلات الاقتصادية وعلى رأسها التبعية لقطاع المحروقات ، البطالة و غيرها .. الأمر الدي يستدعي اهتمام الدولة بتشجيع انشاء المؤسسات ومرافقتها ،وفي هدا الصدد قامت الجزائر كغيرها من الدول بانشاء العديد من الهيئات التي تقوم بمرافقة أصحاب المشاريع . من خلال هده المدكرة حاولنا التعرف على مدى رغبة الشباب في التوجل نحو المقاولاتية وانشاء مؤسساتهم الخاصة و الدور التي تلعبة هيئات المرافقة وبالأخص الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية اذ قمنا باجراء دراسة ميدانية في هذه الوكالة لولاية عين تموشنت ووصلنا الى مجموعة من النتائج و المتمثلة في:

- ✓ تعتبر المقاولاتية ظاهرة متعددة الأبعاد تتمحور أساسا حول روح الإبداع والمخاطرة، ولقد تطرقت مختلف المقاربات لها لتبيان مفهومها فركزت المقاربة الاقتصادية على وظائف المقاول لشرحها بينما المقاربة النفسية اهتمت بدراسة خصائصه أما مقاربة النشاط المقاولاتي فقد اهتمت بالكل وذلك بدراسة دور المقاول في الاقتصاد ولتمع ككل.
- ✓ يعتبر المقاول شخص يتميز عن الآخرين ، فهو بإمكانه تمييز الفرص و استغلالها في حين أن الآخرين لا يرونها. وهذا راجع إلى امتلاكه جملة من السمات و المهارات و التي تشكل شخصيته و تؤثر على جميع سلوكياته.
- ✓ هناك فرق بين الفرصة و الفكرة ، فالفرصة هي أكثر من مجرد فكرة ، فهي تحتاج الى توفر إمكانية إستغلالها من أجل تحقيق الربح ، و هي تمتلك القدرة على الجذب و إمكانية الإستمرار ، كما أنها متعلقة بالحاجة ، فهي تطرح في السوق في و قت محدد وتمنح للمنتوج قيمة إضافية ، أما الأفكار فهي عبارة عن مصطلح عام ونظري غير ملموس، بينما الفرصة تمتاز بكونها ملموسة و ممكنة التحقيق في أرض الواقع .
- ✓ تعتبر المرافقة المقاولاتية من أهم العناصر التي يحتاجها المقاول عند بداية إنشائه لمؤسسته الصغيرة والمتوسطة نظرا لمختلف التحديات والصعاب التي قد تواجهه فهي تساعده على تجسيد مشروعه إلى حقيقة بعدما كان مجرد فكرة,
- ✓ إن السياسة المتبعة حاليا من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في عين تموشنت هي إعطاء الأولوية في تمويل المشاريع لأصحاب الشهادات الجامعية أو الحاصلين على شهادات من قطاع التكوين المهني لضمان نجاح المشاريع.

- ✓ عدم القدرة على توجيه استثمارات الشباب نحو المشاريع المنتجة للثروة وضعف عمليات التحسيس حيث نلاحظ تزايد عدد المؤسسات المصغرة في قطاع النقل وبعض النشاطات غير المنتجة للثروة مما أدى إلى فرض تجميد على هذه النشاطات سنة 2011
- ✓ يواجه حاملي المشاريع التي تخص النشاط في قطاع الفلاحة مشاكل العقار الفلاحي و ذلك لأن الأراضي في الولاية ذات طابع امتياز وبذلك اقتصر النشاط على كراء العتاد الفلاحي.
- ✓ أغلب النشاطات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في عين تموشنت في قطاع الصيد البحري هي اقتناء قارب صيد وهدا النشاط جمد لان الولاية تحتوي على مينائين فقط (عدم وجود أماكن الرسو).
- ✓ عزوف الشباب في ولاية عين تموشنت عن الاستثمار في الأنشطة الموازية لنشاطات الصيد البحري (صناعة الشباك ميكانيك ،الباخرات ، صناعة القوارب ..)
- ✓ هناك بعض المؤسسات تعثرت وفقا لأسباب سبق ذكرها مما إقتضى وضع حلول الوزير لحل وضعيتها .

نتائج الفرضيات

الفرضية الأولى :المقاولاتية تعني إنشاء مؤسسة متميزة بالاعتماد على سمات المقاول الإبداعية والإبتكارية هي فرضية صحيحة.

الفرضية الثانية: تلعب الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في عين تموشنت دورا هاما وفعالا في إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة هي فرضية صحيحة و ذلك لمرافقتها للمشروع من بدايته كفكرة إلى إنشائه

الفرضية الثالثة :استحدثت الجزائر مجموعة من الأجهزة لدعم وتشجيع المقاولاتية، وتساهم هذه الأجهزة بدرجة كبيرة من الفعالية في دعم ومرافقة المشاريع المقاولاتية و هي فرضية صحيحة

الفرضية الثالثة: أكثر قطاع نشاطا في ولاية عين تموشنت هو قطاع الفلاحة هي فرضية صحيحة نسبيا حيث أن في السنتين الأخيرتين إحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع الممولة.

آفاق الدراسة :

بعد تناولنا موضوع النشاط المقاولاتي في عين تموشنت ظهرت لنا بعض المواضيع في هذا السياق، وبالتالي فتح أفاق جديدة للدارسة والبحث ومن بين هذه المواضيع نقترح ما يلي:

التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات في الجزائر .

العوامل المؤثرة في نجاح المشاريع المقاولاتية في عين تموشنت

قائمة المراجع

أولا: الكتب

فؤاد نجيب الشيخ ،يحي ملهم ،وجدان محمد العكاليك ،صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 05.العدد497،2009

نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ماجد المؤسسات الجامعة للدراسات و النشر،الطبعة 01 ، بيروت

سعد صادق .ادارة المشروعات .الدار الجامعية للنشر والطبع والتنويع .الاسكندرية 2000

مجدي عوض مبارك، الريادة في الأعمال، عالم الكتاب الحديث، الأردن 2009

دكتور عامر خربوطلي .ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة . منشورات الجامعة الافتراضية السورية .الجمهورية العربية السورية .2018

عبد المطلب ،عبد الحميد .الدراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاد القرارات الاستثمارية ،الدار الجامعية للنشر والطبع والتوسيع ،مصر 2021

لخضر عيسى وعائشة العربي ، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة دولة الجزائر

مفروم برودي، المؤسسات الناشئة في الجزائر- الواقع و المأمول -، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية،المجلد 07،العدد03 ،2020

ثانيا: المذكرات والأطروحات

جودي محمد علي دكتوراه نحو تطور المقاولاتية من خلال التعلم المقاولاتي تخصص علوم تسيير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارة و علوم التسيير .جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر الدفعة 2014-2015

آمال بعيط، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر-واقع و أفاق- دراسة حالة ANGEM،ANSEJ ، CNAC لولاية باتنة –محضنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في علوم التسيير شعبة: تسيير المنظمات ، جامعة باتنة 2016 –2017

محمد شقرون ، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة ،ماجستير،كلية العلوم التجارية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الدفعة 2014-2015 ،

غيتي نسرين،مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة –دراسة ميدانية بوكالة دعم و تشغيل الشباب بقسنطينة ، ماجستير تنمية و تسيير موارد بشرية –جامعة منتوري قسنطينة ،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ،الدفعة 2008-2009 .

حمزة لفقير ، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولاتية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر،2009

ثالثا: المجلات والمؤتمرات

د. بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم و تنمية المؤسسات الناشئة startups: دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الإقتصادية ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ،الجزائر، المجلد 04،العدد02 ، 2018 ،

فاطمة فوقة، صليحة فلاق، محمد تقرورت ، الاستثمار الجريء كمدعم لتمويل المشاريع الناشئة وسبل تفعيله في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 17 ، العدد 25 ، 2021 ،

بخيتي علي،بوعوينة سليمة ،المؤسسات الناشئة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر–واقع و تحديات–،مجلة دراسات و أبحاث–مجلد12، العدد 4،سنة 2020 ،

علي محبوب،علي سنوسي، : التسويق الإلكتروني ودور المؤسسات الناشئة في تلبية احتياجات العملاء في الجزائر – دراسة لشركة جوميا الجزائر Algérie Jumia – المؤتمر الدولي الافتراضي حول: دور المؤسسات الناشئة startups في تحقيق الإقلاع الاقتصادي الجزائري المنشود، 2020 ،

طلحي سماح،دور أجهزة المرافقة في دعم إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 05 ،جوان 2016،

رشيدة خلادي، دور الجامعة في بناء ثقافة ريادة العمال، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 1 ،جانفي 2013

بن العايش فاطمة ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية للحد من البطالة–الإستفادة من التجارب العالمية–،مجلة التنمية الإقتصادية ، الوادي ، العدد06 ،2018 ،

بن يحي زهير،بن قطاف أحمد ،دور المرافقة و التكوين في ترقية المقاولاتية في الجزائر —دراسة حالة من آليات دعم المقاولاتية ،مجلة دراسات في الإقتصاد و التجارة و المالية ،مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 08 العدد 01 ، 2019

علي عبد الحق و بيلال أحمدوش ، المرافقة المقاولاتية في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – دراسة تقييمية لولاية تيبازة – ،المجلة الدولية للأداء الإقتصادي ، المجلد 03 ، العدد 02

لطيفة رجب ، رياض زروقي، نجاة يحي باي ،اعتماد حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مدخل أساسي لإنجاح مسار التنمية الإقتصادية للدولة ،الجريدة الإقتصادية للنمو و ريادة الأعمال العدد ، 02 الجزائر 2020

رابعا: القوانين والتشريعات

المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 55 المادة 01 ،الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2003

المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 55 المادة 03 ،الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2003

المرسوم التنفيذي رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10،الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 02 ، المادة رقم 05

المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996

المواقع الإلكترونية

عبد الرحمان بن أحمد الحريري .استكشاف الأفكار و تقييمها في الشركة الناشئة .صفحة18 المتاح في تاريخ 2018/02/18على الموقع الالكتروني https://startupideavalidation.com/ideas-book-download/

http://www.siironline.org/alabwab/edare-eqtesad(27)/523.htm:.

https://mawdoo3.com/%D8%B9%D9%85%D9%84_%D8%AE%D8%B7%D8%A9_%D9%85%D8%B4%D8%B1%1D9%88%D8%B9

الملحق